(بسم الله الرحمن الرحيم)

كلية التربية

المجلة التربوية

***

دراسة مقارنة لنظم التعليم التقنى والمهنى فى بعض دول أمريكا اللاتينية وإمكانية الإفادة منها فى مصر

إعداد

د. عزة السيد السيد العباسي

مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية

بكلية التربية – جامعة بورسعيد

DOI: ١٠.١٢٨١٦/EDUSOHAG. ٢٠٢٠.

المجلة التربوية. العدد الواحد والسبعون . مارس ٢٠٢٠م

Print:(ISSN ١٦٨٧-٢٦٤٩) Online:(ISSN ٢٥٣٦-٩٠٩١)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى عقد مقارنة بين طبيعة التعليم التقني والمهني في بعض دول أمريكا اللاتينية وتحديداً (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك)، ورصد واقع خبرات هذه الدول في هذا المجال في ضوء أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه، وذلك سعياً للوصول إلى وضع تصور مقترح يمكن الإفادة منه في تطوير التعليم التقني والمهني في مصر.

وفي ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها اتبعت الدراسة المنهج المقارن، وقد انتهت إلى وضع تصور مقترح لتحسين وتطوير التعليم التقني والمهني في مصر يتمثل في خطوتين أساسيتين، وهما:

1. **إنشاء أفرع لشركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التقنية والصناعية داخل المدارس الثانوية الفنية.**
2. **إعداد برنامجاً خاصاً بمختلف الجامعات المصرية يكون مسئولاً عن عقد دورات للمهن الفنية والهندسية، ويمنح الكلمات المفتاحية: (التعليم التقني والمهني).**

Abstract:

The aim of this study was to compare among systems of technical and vocational education in some Latin American countries, namely; Brazil-Argentina-Mexico. In addition, this study sought to explore the field experiences of these countries in concern to the most influential cultural forces and factors in order to submit a proposed vision that provide proposals to benefit from these experiences in developing the Egyptian technical and vocational education.

In the light of its problem and objectives, this study used the comparative approach and provided a proposed founded vision for the development of the Egyptian technical and vocational education, including two main steps:

١- Establishing branches for private sector companies and technical and industrial civil institutions within the borders of Egyptian technical secondary schools.
٢- Preparing a specialized program suitable to various Egyptian universities for holding courses for technical and engineering profession, which grant accredited certificates equivalent to those of the bachelor degree.

Key Words: *Comparative study, Technical and Vocational Education*

مقدمة :

شهد العالم بكافة أقطاره في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالتعليم التقني والمهني وعلى الأخص في العقود الثلاثة الأخيرة ضمن المحاولات التي تبذلها كافة الدول الصناعية لمواكبة التطور السريع للتقدم التكنولوجي في العالم من أجل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وتسخيرها في إعادة البناء الحضاري وتحقيق الحياة الأفضل للمواطن ، ويأتي الاهتمام بالتعليم التقني بمختلف مستوياته وأنماطه في التحولات التي يشهدها المجتمع الدولي انطلاقاً من الشعور والقناعة المتزايدة بأن إعداد القوى البشرية المدربة والمقتدرة على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة وفي مختلف مستويات التخصص هو مفتاح النهضة الشاملة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تأثر التطور التقني بالحروب العالمية الأولى والثانية؛ حيث حدثت تطورات تقنية هائلة بعد الحرب العالمية الثانية نتج عنها بروز دول امتلكت رأس المال البشري المعرفي والتقني والمهني مكنها من حل الأسرار الصناعية، وهذه الميزات أكسبتها السيطرة على الأسواق العالمية للسلع والخدمات، وسميت الدول التي تستحوذ على أكثر من ٨٠ % من الإنتاج الصناعي العالمي بالمتقدمة، وبذلك أصبح التعليم المهني حجر الأساس الذي ساهم في بناء عدة دول انتكست في الحروب العالمية أبرزها : اليابان وبريطانيا وألمانيا، أما الدول الأخرى والتي سميت بالدول النامية نجدها انشغلت بالنزاعات الداخلية والإقليمية التي استنزفت مواردها وأدت إلى ضعف نموها الاقتصادي مع تزايد نموها السكاني، ولم تستطيع برامجها التعليمية الممولة حكومياً من تكوين رأس مال بشري، فتحولت إلى دول مستهلكة للسلع والخدمات ومصدرة لثرواتها الطبيعية بصورتها الخام ومنها الدول العربية (المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب،٢٠٠٩م،ص٣).

ومن هذا المنطلق تزايد اعتراف الحكومات في العالم بأهمية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ومجتمعاتهم، ولذا أقر إعلان مونتيغو باي، المعتمد في مؤتمر منطقة البحر الكاريبي بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بأن هذا النوع من التعليم والتدريب أصبح يُعد جزءاً لا يتجزأ من عملية التعلم مدى الحياة، ويتضمن الإعلان مجموعة من التوصيات للمساعدة في تسخير قوى وإمكانات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل بناء مستقبل مستدام

للجميع في منطقة البحر الكاريبي، والحفاظ على هذا المستقبل (جامعة جزر الهند الغربية /اليونسكو،٢٠١٢م، الفقرة٨).

كما أوضحت العديد من الدراسات لنماذج تعمل على تطوير مساهمة سوق العمل فى التدريب وربط التعليم والتدريب المهني والتقني بسوق العمل عن أهمية تسهيل تطبيق نماذج "التعلم القائم على العمل" مثل التلمذة المهنية، والتدريب المزدوج، والتدريب فى موقع العمل، وغيرها من أنماط، لما لذلك من أهمية فى رفع فعالية النظام وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل، كما أنه يسهم فى مشاركة القطاع الخاص فى التدريب وتحمل أعبائه ونفقاته، كما أن ذلك يحتاج لإطار قانوني يسهل المشاركة بالنفقات (مثل توفر إعفاء ضريبي بنسب معينة لمن يسهم فى التدريب من الشركات وفرض رسوم تدريب على من لا يشارك يكون جزء من صندوق وطني للتدريب (ETF,٢٠١٢,p.٥٠))

وفي هذا السياق، يتجلى تزايد الاهتمام بذلك النوع من التعليم والتدريب في جميع مناطق العالم، تقديراً لما ينطوي عليه من إمكانات الإسهام في تنمية قدرات الأفراد وتأهيلهم للحصول على عمل، فضلاً عن تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤م)، ولذا وجب تعزيز الاهتمام بتحديث مناهج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وبجودة التعليم المقدَّم، حيث تُبين التجارب الدولية أن التكيف مع التنوع المتزايد لمجتمع الطلاب يستدعي توفير مسارات شتى للتعلُّم، بما في ذلك المواضيع التقنية والمهنية.

لكل ذلك بحثت منطقة أمريكا اللاتينية عن طرق مبتكرة لتسخير إمكانيات التعليم التقني والمهني بها، ووفقاً لتقييم تم إجراؤه بشأن الاتجاهات المرصودة مؤخراً في ميدان التعليم التقني بدول أمريكا اللاتينية، أوضح أن أحد التحديات الكبرى التي تواجه التدريب المهني وإحداث تحول في مجال التعليم في المنطقة يتمثل في تلبية مطالب سوق العمل والتنمية المحلية والوطنية، مع تنظيم دوائر للتعليم والتدريب تفتح أمام الشباب مسارات الحصول على فرص العمل. وهناك اتفاق على نطاق واسع في المنطقة على دور التعليم الثانوي في تطوير الكفاءات والمعارف العامة (C. Jacinto, ٢٠١٠, pp. ١٦-٢١)

ولعل من أبرز هذه الدول البرازيل، والتي نتيجة لعدد من المبادرات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيدي الولايات والبلديات أنشأت نظام اتحادى للتعليم التقنى والمهنى من خلال

إصدار القانون رقم (٨٩٢) لعام ٢٠١١م، والخاص بإنشاء برنامجاً وطنياً للحصول على التعليم التقنى وفرص العمل، وذلك بعد أن أصدرت سابقاً القانون رقم (٥١٣) لعام ٢٠٠٣م للحصول على التعليم التقني وفرص العمل أيضاً، وينظم البرنامج الدعم الاتحادي لتوسيع المدارس التقنية وإتاحة المنح الدراسية لطلاب المرحلة الثانوية والعمال، والمدارس التقنية مدمجة في بقية النظام التعليمي، ويقدم فيها التعليم الثانوي إلى جانب التدريب للعاملين من مستويات تأهيل متنوعة، ومع التسليم بضرورة الأخذ في الاعتبار إتاحة الفرص الاقتصادية للطلاب، حيث تتضمن(٤٧) وثيقة توجيهية لوضع سياسة متكاملة للتعليم التقني في البرازيل التأكيد على أهمية الحيلولة دون أن تكون الاستثمارات في مجال التعليم مدفوعة بمجرد المتطلبات الفورية للسوق، وتشير الوثيقة أيضاً إلى وجوب أن يجمع التعليم التقني بين تنمية المهارات الخاصة والأهداف التعليمية العامة، بطرق منها تعزيز العمليات الديمقراطية داخل المدارس ((Ministério da Educação ,٢٠٠٧,p.١٥

وفى المكسيك يقدم التعليم المهني في المؤسسات الفنية المهنية بعد إتمام المرحلة الإعدادية (إدوكاسيون سيكوندايا باسيكا)، وتتولى أمانة التعليم التقني والبحث العلمي إدارة نظام البكالوريا التقنية، حيث يتخرج الطلاب بشهادة التعليم التقنى والمهنى الثانوى أو شهادة التعليم الفنى العالى– على حسب المؤسسة التى تخرج منها– وعادة ما يتكون التعليم التقني في المرحلة الثانوية من برامج أكاديمية ومهنية مزدوجة، حيث يحصل الطلاب الناجحون على مؤهل تقني، وقد يسعون للحصول على القبول الجامعي في مجال مناسب من الدراسة، فإن مؤسسات التعليم والتكنولوجيا القائمة على البحوث وتشمل ٣٩ جامعة متعددة الفنون التطبيقية و ٢١٨ معاهداً تكنولوجياً يقدم شهادات جامعية في الهندسة والعلوم التطبيقية، وتميل هذه المؤسسات إلى أن تكون متخصصة جداً، وتقدم برامجاً في عدد قليل من مجالات الدراسة (الدراسة فى المكسيك، الأربعاء ٧ / أغسطس / ٢٠١٩م، يمكن الاطلاع على الرابط التالى:

http://tooolab.com/%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AF%D٨٪B١٪D٨٪A٧٪D٨٪B٣٪D٨٪A٩-%D٩٪٨١٪D٩٪٨A-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪D٩٪٨٣٪D٨٪B٣٪D٩٪٨A%D٩٪٨٣/

وأما الأرجنتين فإنها تمتلك شبكة من المدارس المهنية في جميع أنحاء البلاد وكثير منها يرتبط مع الجامعة التكنولوجية الوطنية، وهي توفر بدائل قابلة للتطبيق لنظام المدارس

الثانوية، للشباب الراغبين في دخول مهن أكثر عملية (الدراسة فى الأرجنتين، الأربعاء ١٦ / أكتوبر / ٢٠١٩م، يمكن الاطلاع على الرابط التالى: http://tooolab.com/%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AF%D٨٪B١٪D٨٪A٧٪D٨٪B٣٪D٨٪A٩-%D٩٪٨١٪D٩٪٨A-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٨٪AC%D٩٪٨٦٪D٨٪AA%D٩٪٨A%D٩٪٨٦/

ونظراً لتزايد أهمية التعليم في مصر واعتباره أمراً حيوياً لا يقل في أهميته عن الإستراتيجية العسكرية، لقد أضحى التعليم المهني ضرورة اجتماعية وحضارية خلال العصر الحديث، ولكي يؤدي التعليم المهني دوره في تحقيق خطط التنمية كان لا بد من خلق نظام تعليمي مهني كفء وفعال ومرن ومرتبط باحتياجات سوق العمل ومتيسر للجميع ومستدام قادر على الوفاء بالتزاماته العامة نحو المجتمع (أحمد،٢٠١٣م، ص٣٤٨).

هذا ويُعد التعليم الفني والتقني في مصر حالياً أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، باعتباره عصب الاقتصاد وقاطرة التنمية، فهو دعامة هامة من دعامات منظومة التعليم، حيث يستفيد منه نحو مليوني طالب، موزعين على أربعة أنواع من المدارس الثانوية الفنية هى: التجارى والفندقي والزراعى والصناعى (عبد الله، الثلاثاء، ١٧ يناير ٢٠١٧ – ٢:٢٩م، http://sis.gov.eg/Story/١٣٣٤٣٣?lang=ar)

وبرغم من كل الجهود التي بذلت إلا أن استقراء الواقع يبين أن التعليم الفني في مصر يعاني العديد من المشكلات يأتي على رأسها ضعف التمويل والإمكانيات، ونقص هيئات التدريس، وتزايد العنف المدرسي والجريمة، وشعور الطلبة بالتهديد وعدم الأمان (أحمد حسين عبد المعطى وآخرون،٢٠١٥م، ص٣٧٠)، ولعل السبب الرئيسي لضعف العوائد المرجوة من هذا النوع من التعليم يتمثل في نوعية نظام التعليم الفني والتدريب المهني نفسه، وأن مناهج التعليم الفني والتدريب المهني لا تستجيب الاستجابة الكافية لاحتياجات سوق العمل. فالتمويل يخصص للتعليم الفني والتدريب المهني بطريقة لا تراعي الاحتياجات الناشئة أو أداء المؤسسات، كما لا توجد معاييرواضحة لتقييم أداء مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني على نطاق النظام، مع استثناءات بسيطة تتمثل في الوزارات الأكثر تقدماً مثل وزارة التجارة الخارجية والصناعة (منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى،٢٠١٠م، ص١٧٥).

لذلك جاءت دراسة الباحثة لتشمل واقع خبرات التعليم التقني والمهني بفروعه المختلفة فى بعض دول أمريكا اللاتينية والمتمثلة في البرازيل والمكسيك والأرجنتين لمحاولة الاستفادة من خبراتهم في تطوير هذا النوع من التعليم بما يتناسب مع ثقافة مجتمعنا المصرى لاسترداد ربط التعليم التقنى والمهنى بسوق العمل والاستثمارالأمثل للموارد البشرية الماهرة، وبالتالى يرتفع النظام الاقتصادى.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: The problem of the study and its questions

وفقاً لوزارة التربية والتعليم، بلغ إجمالي عدد تلاميذ الثانوي الفني خلال العام الدراسي ٢٠١٢م – ٢٠١٣م أكثر من مليون و٦٨٦ ألف تلميذ موزعين كالتالي: ٨٥٦ ألف تلميذ بالثانوي الصناعي، ١٧٩ ألف تلميذ بالثانوي الزراعي، ٦٥١ ألف تلميذ بالثانوي التجاري، بينما يبلغ إجمالي عدد التلاميذ بالثانوي العام أكثر من مليون و٣٩٠ ألف تلميذ، وذلك من إجمالي حوالي ١٨.٣ مليون تلميذ في التعليم قبل الجامعي بمراحله المختلفة باستثناء التعليم الأزهري (علام،٢٠١٤م)، ومع ذلك أوضحت نتائج الكثير من الدراسات أن التعليم الفنى الصناعى فى مصر غير قادر على الوفاء باحتياجات سوق العمل (شرارة،٢٠١٦م، ص٦٥٢).

في حين أشارت الإحصاءات، إلى ارتفاع هذا العدد في العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧م إلى ١.٩ مليون تلميذ بالتعليم الثانوي الفني بنسبة ٨.٧ % من إجمالي المراحل التعليمية (منهم ٨٩٧.٩ ألف تلميذ بنسبة ٤٨.٢ % بالتعليم الصناعي، و٧٥١.٣ ألف تلميذ بنسبة ٤٠.٣ % بالتعليم التجاري (عام ـ فندقي)، و٢١٥.٦ ألف تلميذ بنسبة ١١.٦ % بالتعليم الزراعي من إجمالي التعليم الثانوي الفني عام ٢٠١٨/٢٠١٧م ، ونحو ٦٨٧ ألف تلميذ بالتعليم التجاري العام بنسبة ٩١.٤%، و٦٤.٣ ألف تلميذ بالتعليم الفندقي بنسبة ٨.٦ % من إجمالي التعليم التجاري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأربعاء ١٦ أكتوبر ٢٠١٩،٣:٢٩م

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=٤٥٨ ٠).

كما تؤكد الإحصاءات أيضاً، أن هناك ٢.٣ ألف مدرسة التعليم الفني (منهم ١.٢ ألف مدرسة بالتعليم الصناعي، و٨٦٦ مدرسة بالتعليم التجاري، و٢٤٣ مدرسة بالتعليم الزراعي

عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨م (أسامة حمدي، بوابة أخبار اليوم، الأحد، ١٦ ديسمبر ٢٠١٨ - ١٢:٣١ م،

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/٢٧٧٣٦٣٢/١/).

وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أنها بالنسبة لارتفاع عدد الطلاب وبمقارنتها بالاتجاه للتعليم العام والثانوي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٢.١مليون تلميذ بمرحلة الثانوية العامة بنسبة ٩% من إجمالي المراحل التعليمية للعام الجامعي ٢٠١٧/٢٠١٨م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الأربعاء ١٦ أكتوبر ٢٠١٩م، ٣: https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=٤٥٨ ،٠

كما أوضحت العديد من الدراسات – التي تمكن للباحثة الاطلاع عليها – أن التعليم التقنى والمهنى فى مصر لايزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته؛ ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها مايلى (شرارة،٢٠١٦، ص٦٥٢):

١. ضعف البينية التحتية وقصور محتوى ومكونات المنظومة التعليمية من الفلسفة، والأهداف، والإدارة، والتخطيط، والتمويل، وإعداد المعلمين، والمناهج، وعمليات التدريب، والتجهيزات والأدوات، وأساليب التقويم التى تقيس الحفظ والاستظهار.
٢. ضعف مهارات الخريجين وتدنى توافقها مع متطلبات سوق العمل، وانفصال منظومة التعليم التقنى عن الواقع التكنولوجى الراهن فى سوق العمل، وغياب صيغة تنظيمية تضع هذا التعليم فى السياق العام لدوائر الأعمال فى مصر.
٣. ضعف ارتباط أهداف التعليم الثانوى الفنى بالأهداف الفعلية لخطط التنمية فى جمهورية مصر العربية.
٤. غياب التوازن بين العرض والطلب من خريجى المدارس والمعاهد الفنية والصناعية وطلب سوق العمل عليهم، مما يؤكد ما أشارت إليه البحوث والدراسات التى اهتمت بالتعليم الصناعى ومحاولة التعرف على مشكلاته بغيه العمل على تطويره ليتمكن من أداء دوره المكلف به (مشرف والجرايدة،٢٠١٤، ص٥)
٥. عدم استجابة معظم المؤسسات الإنتاجية السريعة لتدريب طلاب التعليم الفنى (خليل والزهيرى،٢٠٠١، ص ٢٩٩).

وعلى الرغم من الاهتمام الدولى الكبير بالتعليم الفني، باعتباره أحد أهم الأعمدة الرئيسية التى ساهمت فى نهضة أكثر من دولة متقدمة صناعياً وتكنولوجياً مثل ألمانيا والصين واليابان وغيرهم، إلا أن مصر لم تعى ما وصلت إليه هذه الدول حتى الآن، فمازال التعليم الفنى يعاني فى المنظومة التعليمية المصرية (تمراز،٢٠١٥م).

وبرغم الزيادة الطفيفة التي تم ملاحظتها لارتفاع عدد طلاب التعليم الثانوي الفني عن طلاب التعليم الثانوني العام، للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩م ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك نحو ١.٧٥٣٩١٢ مليون تلميذ بمرحلة التعليم الثانوى العام بالعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩م بنسبة تقدر بـ ٧.٨١% من إجمالى عدد التلاميذ المقيدين فى المراحل التعليمية المختلفة، في مقابل ١٩٢٤٢٥٨ تلميذ فى التعليم الفنى بمختلف أنواعه بنسبة تقدر بنحو ٨.٥٧% من إجمالي عدد التلاميذ المقيدين فى المراحل التعليمية المختلفة (كتاب الإحصاء السنوى، ٢٠١٨/٢٠١٩م،

http://emis.gov.eg/Site%٢٠Content/book/٢٠١٨-٢٠١٩/main_book.html)، حيث قد ترجع هذه الزيادة – في رأي الباحثة – إلى توارد الأنباء الخاصة بقرب افتتاح المدارس الثانوية التكنولوجية في مقتبل العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، حيث تهدف مدارس التكنولوجيا التطبيقية لإنشاء وتشغيل المدارس الفنية بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص، مع التركيز على جودة العملية التعليمية والتدريبية بكل من المدرسة والمصنع منذ بداية الدراسة، لتنتهي باعتماد محلي ودولي للخريج بعد الانتهاء من دراسته، وبعدها سيجد فرصة عمل في القطاع الخاص المتبني للمدرسة (سعيد، ٤سبتمبر ٢٠١٩م، ٢:٥٣م https://www.elwatannews.com/news/details/٤٣٢٤٥٨٠).

ولذلك تسعى الدراسة الحالية آملة في تطوير التعليم التقنى والمهنى في مصر من خلال وضع تصور مقترح لتطوير التعليم التقنى والمهنى فى ضوء خبرات بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل–الأرجنتين–المكسيك) في هذا المجال.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن وضع أسئلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما المنظور الفلسفى للتعليم التقنى والمهنى؟

٢. ما واقع نظم التعليم التقنى والمهنى فى كل من (البرازيل–الأرجنتين–المكسيك)؟

٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بين مرحلة التعليم التقنى والمهنى فى بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل–الأرجنتين–المكسيك) فى ضوء القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر فى كل منهم؟

٤. ما التصور المقترح لتطوير التعليم التقنى والمهنى فى جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات دول المقارنة؟

أهداف الدراسة: The study objectives

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على الإطار الفلسفى للتعليم التقنى والمهنى ودوره بالنهوض فى المجتمع اقتصادياً.

٢. التعرف على خبرات وتجارب ورواد التعليم التقنى والمهنى فى بعض دول امريكا اللاتينية.

٣. التعرف على واقع التعليم التقنى والمهنى وعلاقته بالقوى والعوامل الثقافية فى دول المقارنة.

٤. إلقاء الضوء على واقع التعليم التقنى والمهنى فى جمهورية مصر العربية.

٥. عرض وتحليل النماذج العالمية وبيان نقاط القوة والضعف فيها ومحاولة الوصول الى انموذج مقترح للافادة منها فى مصر.

أهمية الدراسة: The study Significance

تتضح أهمية الدراسة فيما يلي: –

١. تأتى هذه الدراسة تلبية لتوصية العديد من الدراسات والبحوث العلمية والتي اهتمت بربط التعليم التقنى والمهنى بسوق العمل.

٢. تسهم هذه الدراسة فى فتح آفاق جديدة للمزيد من الدراسات فى مجال الإدارة التربوية والتى تستهدف تطوير التعليم التقنى والمهنى.

٣. تقديم محتوى علمى عن التعليم التقنى والمهنى فى بعض دول أمريكا اللاتينية ومحاولة الإفادة منها فى مصر.

٤. أهمية الدور الذي يقوم به التعليم التقنى والمهنى فى إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع الثقافة الحديثة وقادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المختلفة.

٥. مواجهة دخول نسب عالية من مخرجات التعليم إلى سوق العمل دون خبرة أو مهارة مهنية مناسبة، الأمر الذي أدى الى انخفاض نسبى لقدرة التنافس فى الاقتصاد العالمى.

٦. خلق نظام تعليمى مهنى فى جمهورية مصر العربية كفء وفعال ومرن مرتبط باحتياجات السوق ومتيسر للجميع ومستدام وقادر على الوفاء بالتزاماته العامة تجاه المجتمع المصرى.

منهج الدراسة : The Study Methodology

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها تتبع الدراسة الحالية المنهج المقارن، وفقاً لخطواته التالية (Landman,٢٠٠٨,p.p٢٦-٢٧) :

١- تحديد مشكلة الدراسة (التجريد): حيث تقوم الباحثة بالاطلاع على العديد من الأدبيات لجمع معلومات حول التعليم التقنى والمهنى وطبيعته، والتعرف على واقعه فى بعض دول أمريكا اللاتينية والمتمثلة في (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك)، وبالتالى يمكن للباحثة تحديد أهدافها وصياغة أسئلتها.

٢- التعرف على الإطار الثقافى الذي يحيط بالمشكلة: ويتم ذلك من خلال الوقوف على الإطار النظرى للتعليم التقنى والمهنى بوجه عام فى بعض دول أمريكا اللاتينية والمتمثلة في (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك)، والتعرف على أهم القوى والعوامل الثقافية المحيطة بدول المقارنة، كالعوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية.

٣- تفسيرالظواهر: وفى هذه الخطوة يتم الربط بين التعليم التقنى والمهنى فى دول المقارنة (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك) وتوضيح القوى والعوامل الثقافية التى أدت إليها.

٤- المقارنة(الاستدلال): حيث يتم في هذه الخطوة عقد مناظرة للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف فى القوى والعوامل الثقافية التى أثرت على التعليم التقنى والمهنى فى كلٍ من (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك).

٥- التعميم (بناء النظرية): بعد إجراء عمليات المقارنة، واكتشاف مواطن الشبه ومواطن الاختلاف، يتم وضع آليات تصور مقترح لمحاولة الاستفادة من دول خبرة دول المقارنة فى تحسين وتطوير التعليم التقنى والمهنى فى مصر.

٦- التنبؤ: والمقصود به مدى نجاح الحلول التى تم التوصل إليها من خلال البحث المقارن.

حدود الدراسة: The limits of the study

- **الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مؤسسات التعليم المهني والتقني فى بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك)، حيث أن عدد دول أمريكا اللاتينية (٢٠) دولة مستقلة و(١٣) تابعة، وقد وقع اختيار الباحثة على (البرازيل والأرجنتين والمكسيك) تحديداً كنموذج للمقارنة نظراً لنجاح هذه الدول الملموس في تطوير التعليم التقنى والمهنى بها لاحتياجها لعمال مهرة فاهتمت بتحسين وتطوير التعليم التقنى والمهنى لاستثمار ثرواتها أفضل استثمار.**
- **الحدود المفاهيمية: اقتصرت الدراسة عى التعريفات الإجرائية للمفاهيم والمصطلحات الرئيسة فى الدراسة.**

مصطلحات الدراسة: Terminology of study

وتتبلور مصطلحات الدراسة الحالية فيما يلي:

١- التعليم التقنى والمهنى: Technical and Vocational Education

أ- التعليم التقني: تِقنيّ: (اسم): رجل تِقْنِيٌّ: رجل مختص بِتِقنيات فن أو مهنة أوْ حرفة (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤م، ص٣١).

- وهو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى اكتساب المهارات اليدوية، والمقدرة التقنية التي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية لغرض إعداد قوى عاملة متخصصة تقع عليها مسئولية التشغيل والإنتاج،

وتكون حلقة وصل بين المخططين والاختصاصين من خريجي الجامعات من جهة وبين العمال الماهرين من جهة أخرى، ولها القدرة على توجيه الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة (فلاتة، ١٩٩٤، ٢٤).

- والتعليم التقنى كذلك هو: التعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطى من العمال التقنيين فى مؤسسات تعليمية بين سنتين وثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية، ويتضمن منهج التعليم التقنى تعليماً عاماً ودراسة نظرية وعملية وتقنية والتدريب على المهارات ذات العلاقة فى مجال تقنى معين، وتتفاوت مكونات هذا النهج تبعاً لنوع العمالة والمستوى الذى تهيئة له تلك المناهج، ويصنف خريجو هذا التعليم فى المستوى التقنى أو الفنى فى هرم العمالة (على،٢٠٠٥م،٣٣).
- والتعليم التقنى أيضاً: هو التعليم الذي يؤدي إلى اكتساب المهارات العملية والتطبيقية وكذلك المعرفة العلمية الأساسية (Okoh, E.C,٢٠٠٠,p٢٨).
- كما يعرف التعليم التقنى كذلك بأنه: الدراسة المنهجية لتقنيات صنع وفعل الأشياء (David Seyi, op.cit,p١١٩).
- وقد اعتمدت منظمة اليونسكو مفهوماً التعليم والتدريب التقني في دورتها الخامسة والعشرون المنعقد عام ١٩٨٩م ، وقد اعتمد هذا المفهوم أيضاً من قبل المنظمات العربية والدولية ومنها الاتحاد العربي للتعليم التقني والذي حدد مفهوم التعليم والتدريب التقني باعتباره يمثل: "جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن فضلاً عن المعارف العامة دراسة التقنيات والعلوم النظرية والعملية المتصلة بها واكتساب المهارات العملية والدرايات والجوانب المتعلقة بممارسة المهنة في شتى الاختصاصات، ويهدف إلى إعداد التقنيين ليكونوا حلقة وصل بين الاختصاصيين والعمال الماهرين، كما بعد مرحلة الدراسة الثانوية ولمدة (٢-٣) سنوات ويتم ذلك في معاهد التعليم التقني (الزوبعي، الجنابي، ٢٠٠٣م،٢٦).
- والتعليم الفني في مصر: هو أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية، ودعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات وتنمية

المهارات الفنية لدى الدارسين، والتي تهدف إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة حيث يصب مباشرة في سوق العمل (وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠م، ص٧٧).

ب- التعليم المهنى: مهَنَ: (فعل): مهن يمهن، مهنًا ومهنةً ومهنةً، فهو ماهن، والمفعول ممهون مهن الشخص: عمل في صنعته اتّخذ حرفة (المعجم الوجيز، ٢٠٠١م، ص ٤٢٣).

- والتعليم المهني لا يمكن تجزئته عن النظام التعليمي في شكله الكبير على الإطلاق، فالتعليم المهني في صورته الواسعة هو ذلك النوع من التعليم الذي يجعل فردًا ما قابلا للعمل في مجموعة من المهن أفضل من قابليته للعمل في مجموعة أخرى، وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الأهمية رغم كونه لا يعد الأفراد أهلاً للعمل (الخطيب، ١٩٩٥،٥١).
- كما يعرف التعليم المهني أيضاً على أنه برامج تعليمية مصممة للمتعلمين لاكتساب المعرفة والمهارات والكفاءات المحددة لمهنة معينة، التجارة، الزراعة، أوالصناعة، حيث تحتوي هذه البرامج على مكونات قائمة على العمل (مثل التلمذة الصناعية، وبرامج التعليم نظام مزدوج ناجح)، وعقب الانتهاء من هذه البرامج يتم توظيف الخريجين فى سوق العمل ذات الصلة بمجال تخصصهم (UNESCO Institute for Statistics, ٢٠١٢,p. ١٤)
- التعليم المهنى: هو التعليم المصمم لإعداد الموظفين المهرة في مستويات أدنى من التأهيل لمهنة واحدة أو مجموعة من المهن (David Seyi,٢٠١٤,p.١١٩) .
- كما عرّف مجلس التنمية التعليم المهني على أنه دراسة التقنيات والعلوم ذات الصلة، واكتساب المعرفة العملية وفهم المواقف والمهارات المتعلقة بالمهن المختلفة (Nigerian Education Research and Development Council,٢٠٠٨,p١١٥).
- أما تعريف اليونسكو للتعليم المهني فهو: " التعليم الذي يعني بالجوانب المختلفة من العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة العلوم التقنية وما

شابهها والحصول على المهارات العملية والاتجاهات والقيم والمعرفة المتعلقة بالمهن في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (الحيلة، ١٩٩٨، ص ٢).

- التدريب المهني:" ذلك النشاط المنظم الذي يعني بإعداد الأفراد، وتطويرهم من خلال تزويدهم بالمعارف، والمهارات الفكرية، والجسمية الإدارية منها والفنية والسلوكية التي يحتاجها الفرد، ويتطلبها العمل، لرفع مستوى الأداء، والانتاجية بالشكل الذي يحقق طموح المنظمة، وآمال إدارتها" (عباس،٢٠١١م، ص١٤٠).
- والتدريب المهنى أيضاً: تدريب يستهدف اكساب الافراد مهارات وكفايات يمكن استخدامها فى سوق العمل (UNESCO, ٢٠١٣)
- ويرى آخرون أن التدريب المهني عبارة عن: تزويد الفرد بالمهارات، والمعلومات، والاتجاهات بالشكل الذي يصبح فيه قادراً على أداء عمل متكامل، أو جزئي خاص بمهنة معينة، ومن ثم يصبح مؤهلاً لمزاولة تلك المهنة (عطوان،٢٠٠١م، ص١٩).

ج- التعليم التقني والمهني، والذي يعني "جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن (بالإضافة إلى المعارف العامة) دراسة التكنولوجيا، والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العملية، كالدرايات، كالمواقف، المتصلة بالممارسات المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية" (مصطفى،٢٠٠١م، ص٢٩).

- كما يُنظر إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني على أنهما أحد أركان عملية التحول في ميدان التعليم والتدريب (Tang ,٢٠١١,p.١٤)

الدراسات السابقة:

اهتم العديد من الدراسات بتناول واقع التعليم التقني والمهني وسبل تطويره، سواء أجرتها جهات محلية أو دولية، واللافت والمتوقع في الوقت نفسه أنه على الرغم من المدى الزمني الذي يفصل بين هذه الدراسات نجد تشابهاً كبيراً بينها، سواء بالنسبة للمشكلات التي رصدتها أم المقترحات والتوصيات التي خرجت بها.

ويمكن تقسيم الدراسات السابقة طبقاً لطبيعة الدراسة على محورين كالتالي:

- **المحور الأول: ويتضمن الدراسات والبحوث العربية.**
- **المحور الثانى: ويتضمن الدراسات والبحوث الأجنبية.**

هذا وسوف يتم تناول الدراسات السابقة فى هذه الدراسة من الأقدم إلى الأحدث.

أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة عبد العزيز عبد الصمد(٢٠٠٠م) بعنوان: "التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية"، هدفت الدراسة إلى وضع تصور لتقدير التعليم الفني لرفع كفاءته بدءاً من البعد الفلسفي إلى المضمون والمبررات وصولاً إلى ما ينبغي أن يكون عليه التعليم الفني ليتواءم مع متطلبات سوق العمل، وقد استخدم الباحث لهذا المنهج الميداني، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التعليم الفني يعاني من العديد من المشكلات أهمها:

- **عدم الاتساق مع متطلبات سوق العمل.**
- **وجود عدد من المهن المستحدثة التي لا تجد من يشغلها.**
- **عدم وجود خطة حالية أو مستقبلية يعول عليها مخططو التعليم في تحديد ما هو مطلوب من مهن وتخصصات في سوق العمل.**

٢- دراسة عبد الرحيم حمدان وعاطف الشويخ (٢٠٠٤م) بعنوان: "التدريب العملي في الكليات التقنية في فلسطين"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التدريب العملي بنوعيه الداخلي والميداني، في الكليات التقنية في فلسطين، وكذلك التعرف إلى مشكلات التدريب وتقديم المقترحات للارتقاء بمستواه في تلك الكليات، وتم استخدامت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث اشتملت عينة الدراسة على (٥٣) مدرساً/ مدرباً و (١٠٤) طالباً، اختيرت بطريقة عشوائية من أربع كليات تقنية، وكانت الاستبانة أداة لجمع المعلومات، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- **أن أساليب التدريب العملي تسهم في إعداد كوادر تقنية قادرة على الإبداع والابتكار.**
- **نقص في المختبرات والمشاغل وفي الأجهزة والمعدات والمواد الخام اللازمة للتطبيقات العملية؛ بسبب ضعف الإمكانات المادية المخصصة لبند التدريب.**

وقد أوصت الدراسة بإعداد المشاغل والمختبرات بالتجهيزات اللازمة والكافية للتطبيق العملي حسب التخصصات.

٣- دراسة مي فتحي حسين (٢٠٠٥م) بعنوان: مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، حيث

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تم جمع البيانات باستخدام استبانتين، الأولى تتعلق بالمعلمين المهنيين مكونة من (٦٢) فقرة موزعة على ستة مجالات لقياس المشكلات المتوافرة المهني)، أما الاستبانة الثانية فتتعلق بالطلبة في المدارس المهنية مكونة من(٤٥) فقرة موزعة على خمسة مجالات، وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسة فى:

- **إن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر المعلمين المهنيين كانت كبيرة حيث وصلت النسبة المئوية (٧٢%)، وكان مجال تمويل قطاع التعليم المهني في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٨١ %)، بينما كان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٦١%).**
- **إن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر الطلبة كانت متوسطة حيث وصلت النسبة المئوية (٥٨%)، وكان مجال الإمكانات والتجهيزات في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها (٦٦ %) في حين كان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٤٩%).**

- **وفي ضوء أهداف الدراسة ونتائجها أوصت الباحثة بعدة توصيات أهمها:**

- **ضرورة تطوير نظام التعليم المهني من خلال خطط وطنية تتبنى سياسات تطويرية من قبل كافة الجهات المعنية تشمل الإدارة والمناهج والمعلمين.**
- **ضرورة اعتماد معايير مهنية تعكس متطلبات السوق المحلي من جهة، وتتوافق والمعايير الدولية من جهة، وتطوير آليات تضمن وتضبط الجودة في التعليم المهني.**
- **ضرورة إجراء بحوث دورية كافية لسوق العمل وحاجاته من المهارات في التخصصات والمجالات المهنية المختلفة، ومتابعة الخريجين.**

٤- دراسة عصام المقرمي (٢٠٠٩م) بعنوان: "إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة علد قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن"، هدفت هذه الدراسة إلى بحث إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الفني والتدريب المهني، ومدى مساعدة هذا النظام للنهوض بهذه الفئة المهمة في المجتمع وبما يتواكب مع الحداثة المطلوبة والقدرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً الاستبانة كأداة للدراسة، كما استخدم أسلوب المسح الشامل لعمداء المعاهد ووكلائهم ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام في التعليم الفني والتدريب المهني في عدن، اوختيار عينة عشوائية تتكون من ٥٠% من المدربين في المعاهد المهنية بلغت ١١٨ مفردة بما من مجتمع الدراسة البالغ ٥٤٧، وقد توصلت الدراسة إلى عدم مواكبة المناهج الحالية للتطور العلمي والتكنولوجي الحديث، كما يوجد ضعف في التأهيل العملي للمدربين، وقلة توافر وسائل الشرح الإلكترونية وقلة المعدات والأدوات اللازمة في الورش والمعامل، ، وعدم خضوع المعاهد لشروط السلامة المهنية، وأوصت الدراسة بأهمية العمل على الالتزام بتطبيق شروط السلامة والصحة المهنية.

٥- دراسة علا عمر الزير(٢٠٠٩م) بعنوان: دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين في كلية تدريب غزة – الأونروا، ومحاولة الخروج بتوصيات تعمل على تحسين وتطوير التدريب التقني والمهني، وذلك من خلال دراسة محاور التدريب التقني والمهني، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة الإحصائي لتحليل البيانات، وقد تم استخدام الاستبانة SPSS وتفسيرها، وتم استخدام برنامج لاستطلاع عينة الدراسة والمكونة من خريجي كلية تدريب غزة– الأونروا من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٦م، والتي بلغ عددها (٣١١) خريج من مجتمع الدراسة البالغ ١٦٢٦ وتم استرداد ٣٠٠ استبانة، أى أن نسبة الاسترداد حوالي ٩٦%، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من: التخصصات، المنهاج، المدربين، التقنيات والمستلزمات، التدريب الميداني، خدمات ما بعد التدريب وخلق فرص عمل للمتدربين في كلية تدريب غزة– الأونروا من العام ٢٠٠٣م حتى ٢٠٠٦م ، وقد تبين أن محاور التدريب التقني والمهني

التي اعتمدت في الدراسة كانت ذات مستويات مرتفعة فيما عدا خدمات ما بعد التدريب التي حصلت على أقل استجابات من المبحوثين، وأخيراً توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات تهدف لتحسين وتطوير التدريب التقني والمهني للوصول إلى مستوى أعلى من خلال دراسة التخصصات المطروحة، ودراسة السوق جيداً من حيث حاجته للأعداد من التخصصات، وإعادة النظر تبعاً للنتائج سواء بتقليص تخصصات معينة وتوسيع أخرى أوتطوير أقسام جديدة حسب الحاجة.

٦- دراسة هبة جيتاوى(٢٠١٧م) بعنوان: تحليل واقع التعليم، والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي، وهدفت هذه الدارسة إلى تحليل واقع التعليم، والتدريب المهني والتقني من منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم، والتدريب المهني في الضفة الغربية كقطاع غزة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدارسة، من خلال أدوات نوعية، وكمية، وهي المقابلة والاستبانة، وشمل مجتمع الدارسة جميع طلبة المدارس المهنية الحكومية، ومراكز التدريب المهني، والكليات التقنية الحكومية في الضفة الغربية، كقطاع غزة والبالغ عددهم(٨٢٠٦) للعام ٢٠١٥م، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم، والتدريب المهني من وجهة نظر الطلبة لمجالات الدارسة، كان بين المتوسط والكبير، وكان من أهم التوصيات التي انتهت إليها هذه الدراسة ضرورة تطوير المناهج، كالبرامج التدريبية لتكون مناسبة للنوع الاجتماعي، وعقد دورات توعية في النوع الاجتماعي لمديرى مديرات وعمداء المؤسسات المهنية، وتشجيعهم على نقل تلك التوعية أيضاً للطلبة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١- دراسة Irene Zaparolli (٢٠٠٤م) بعنوان: مراقبة جودة التعليم العالي المهني والتدريب في البرازيل:العلاقة بين الجامعات، وزارة التربية والتعليم و المؤسسات المهنية وسوق العمل، وقد هدف هذه الدراسة إلى مناقشة ضعف العلاقة بين الجامعات، ووزارة التربية، والمؤسسات المهنية وسوق العمل، وقد تم جمع البيانات من خلال مراجعة القائمة البليوغرافية وتحليل وثائق التشريعات البرازيلية والوثائق المؤسسية والمقابلات مع

المسؤولين عن المؤسسات المعنية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد اتصال قوى بين القطاعات الأربعة التي ينبغي أن تكون مسئولة عن هيكله التعليم المهني والتدريب في البرازيل والاشراف عليه ومراقبته ، كما أكدت الدراسة كذلك على صعوبة التعرف على أن قيام وزارة التعليم والجامعات في تقديم الدورات بشكل متسلسل ومستمر، وكذلك الاتحادات والمؤسسات المهنية وسوق العمل التي تؤدي إلى ضعف كفاءة مراقبة جودة التعليم المهني.

٢- دراسة Viktória Kis, Kathrin Hoeckel, Paulo Santiago (٢٠٠٩م) بعنوان:التعليم من أجل الوظائف: دراسة سياسة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للتعليم والتدريب المهنى (المكسيك)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة البلدان على زيادة استجابة أنظمة التعليم والتدريب المهني للعمل ولمتطلبات السوق، وهو يهدف إلى تطوير الأدوات لتقييم مبادرات سياسة التعليم والتدريب المهني، حيث يعتمد برنامج العمل التحليلي على أدلة من جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشتمل هذه الدراسة على استبيان دولي حول أنظمة التعليم والتدريب المهني، واستعراض الدراسات السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول موضوعات مثل: تحليل نتائج سوق العمل على أساس البيانات الإحصائية من وزارة القوى العاملة و(برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول تقييم الطلاب الدوليين)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تجميع المعلومات حول خصائص التعليم والتدريب المهني في المكسيك، وتحديد أهم التحديات السياسية الرئيسية التي تواجهه.

٣- دراسة ماسدوناتي وآخرون Masdonat, Jonas & Et (٢٠١٠م) بعنوان: التهرب من التعليم والتدريب المهنى والانتقال إلى العمل، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على صعوبات الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني وأسباب التهرب من التدريب المهني، وقد استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة المقابلات المقننة لعينة الدراسة البالغ عددها (٤٦) طالباً تهربوا من التدريب المهني في السنة الأولى، حيث أشرف على المقابلات مستشارين مختصين في التدريب المهني، وقد توصلت الدراسة إلى وجود صعوبات في التأقلم نتيجة الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني، بالإضافة لوجود مشاكل في التعلم أو بيئة العمل، وقد

أوصت الدارسة بضرورة نشر الوعي بين الطلبة عن طبيعة التدريب المهني من خلال الحصص المدرسية، نقل الطلبة إلى التدريب المهني في حالة التأكد من استقرار حالة الطلبة نفسياً وتهيئتهم بالانخراط في مرحلة انتقالية.

٤- دراسة بولسيل Polesel (٢٠١٠م) بعنوان: التعليم والتدريب المهني لفئة الشباب ملبورن استراليا "، هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التعليم، كالتدريب المهني في مناحي حياة فئة الشباب في ملبورن، استخدم الباحث المنهج التكاملى، حيث قام الباحث بتحليل أبحاث، وإحصاءات رسمية عن التعليم والتدريب المهني في ملبورن، وتوصلت دراسته لما يلي:

- إن أغلبية الملتحقين بالتدريب المهني من الشباب الفقراء، أو أصحاب المعدلات المتدنية.
- سلبية نظرة فئة الشباب إلى التدريب المهني على عكس نظرتهم للتعليم الأكاديمي.

- وأوصت الدراسة أخيراً بالآتي:
  - ينصح بأن تكون العلاقة بين التدريب المهني، والأكاديمي تكاملية.
  - توجيه فئات الشباب المختلفة للتدريب المهني قبل وبعد تخرجهم من المدرسة.

٥- دراسة Sanpin (٢٠١٣م) بعنوان: التعليم التقني المهني في البرازيل: من وجهة نظر المتعاقدين، وقد هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى معالجة تنمية المهارات التقنية في تلبية احتياجات سوق العمل المتنوعة، حيث تم إجراء البحث الميداني من أكتوبر ٢٠١٠م إلى يونيو ٢٠١١م، وتمت مقابلة ١٤ من المهنيين الذين تخرجوا من المدارس الفنية في مواقع مختلفة في ريو دي جانيرو بالبرازيل، بالإضافة إلى ذلك أجريت مقابلات مع كل من:

أ- أربعة قادة للفرق المهنية الذين تحدثوا عن توقعاتهم والصعوبات التى تواجههم في التطوير المهني المستمر في مواجهة المطالب في الأعمال اليومية.

ب- ثلاثة من خبراء الموارد البشرية الذين كشفوا عن صعوبات جذب هؤلاء المحترفين والاحتفاظ بهم من وجهة نظرهم.

وقد تم تحليل التصريحات الصادرة عن المقابلات وتفسيرها وتجميعها، حيث أتاح هذا الإجراء تصنيف الأفراد المهنين لنوعين من وجهات النظر المختلفة، وهما: المهنيين الذين تخرجوا من المدارس الفنية، والمهنيين المسؤولين عن التوظيف، أو مديري أولئك الذين تخرجوا من المدارس الفنية، ومن ثم تمثلت نتائج هذه الدراسة في أن المقاولين يرون المدرسة بعيدة عن السوق المهنية من الناحيتين المادية والمفاهيمية، من ناحية أخرى يكشف الطرف المتعاقد أن الالتحاق بالمدارس لإضفاء الطابع الاحترافي على التعليم له ما يبرره بقدر ما يتعلق الأمر بالتدريب المهني السريع.

٦- دراسة David Seyi (٢٠١٤م) بعنوان: نظرة عامة على التعليم المهني والتقني في نيجيريا بموجب نظام التعليم في المدارس الثانوية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التعليم المهني والتقني (VTE) في نيجيريا بموجب نظام التعليم في المدارس الثانوية، حيث نوقشت معاني التعليم المهني والتعليم الفني والتعليم المهني والتقني، وتم تسليط الضوء على أهداف التعليم المهني والتقني في التعليم بالمدارس الثانوية وتم تحديد نطاق/ هيكل التعليم المهني والتقني في التعليم الثانوي، ومن خلال تتبع التطور التاريخي للتعليم المهني والتقني على مستوى المدارس الثانوية توصلت الدراسة إلى مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم المهني والتقني بشكل عام والتعليم المحاسبي بشكل خاص، حيث تم تحديد بعضها وتم توفير حلول للتحديات المحددة، وقد انتهن هذه الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات لتحسين برنامج التعليم المهني والتقني في نيجيريا مثل: تحسين المناهج، وضرورة زيادة تمويل التعليم على جميع المستويات.

٧- دراسة Tomas Kozik(٢٠١٥م) بعنوان: أهمية التعليم الفنى لتنمية المجتمع، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحسين التعليم الذي يركز على العلوم الطبيعية والهندسية، وفيما يتعلق بإعداد الطلاب للدراسة في المدارس المهنية الثانوية، حيث يتمثل أحد الشروط المسبقة الرئيسية في ابتكار برامج تعليمية على مستويات مختلفة من النظام التعليمي وفقاً لمتطلبات الممارسة التربوية وتمشياً مع الاحتياجات الحالية لسوق العمل، لذلك تدعم التعليم الذي يؤدي إلى تطوير المهارات الوظيفية لتلاميذ المدارس الابتدائية لضمان التوجيه المهني للطلاب، وخاصة في المدارس المهنية

الثانوية، وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض الآليات المقترحة لتحسين التعليم الذى يرتكز على العلوم الطبيعية والهندسية، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالتعليم الفنى والتوجيه المهنى للطلاب بداية من مرحلة التعليم الأساسى.

٨- دراسة Gavin ، Leesa and Moodie،Wheelahan (٢٠١٦م) بعنوان التعليم الدولى في التعليم والتدريب المهني والتقني: إطار للعدالة الاجتماعية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى فهم وضع ومكانة التعليم المهني في العديد من البلدان، والطرق المختلفة التي تتوسط بها العلاقة بين التعليم المهني وهياكل سوق العمل في النتائج المتغيرة التي يحققها خريجي التعليم المهني، وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم المساواة في الحصول على التعليم المهني في البلدان بدرجات عالية ومتوسطة ومنخفضة الدخل، وأكدت أن مؤسسات التعليم المهنية الحكومية هي أقوى المؤسسات الرئيسية فى المجتمع، و التي يمكنها دعم معلمي التعليم المهني في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية، وتوصلت الدراسة وقد انتهت الدراسة باقترح برنامج للتعليم الدولي من أجل فهم أفضل للتعليم المهني في سياقات مختلفة، ولدعم التعليم الدولي في العمل مع الشركاء لتعزيز دوره في تطوير مجتمعات شاملة ومتسامحة تقوم على تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة ومستدامة اجتماعياً.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ومن العرض السابق للدراسات العربية والأجنبية يمكن ملاحظة مايلى:

- أوجه الاستفادة من تلك الدراسات السابقة:

أ- تعددت الدراسات السابقة التى أجريت فى مجال التعليم التقنى والمهنى مما يوضح أهمية ذلك الموضوع وحيويته، ونادت جميع هذه الدراسات بضرورة تطوير برامجه.

ب- أكدت معظم الدراسات السابقة التى تناولت التعليم التقنى والمهنى على أن هناك مجموعة من المعوقات التى قد لا تجذب بعض الطلبة للتعليم التقنى والمهنى برغم أهمية هذا النوع من التعليم وربطه بسوق العمل مما يؤكد ضرورة تطويره والتشجيع على الالتحاق به.

- أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة وتلك الدراسة:

تتشابه هذه الدراسه مع الدراسات السابقة فى عدد من المحاور المتعلقة بالتعليم التقنى والمهنى:

- **من حيث الهدف: أجمعت الدراسات السابقة بشقيها (العربية-الاجنبية) على الاهتمام بتطوير التعليم التقنى والمهنى وأهمية ربطه بسوق العمل ومدى تأثيره على العائد الاقتصادى.**

- **تمثلت أبرز نتائج الدراسات السابقة في التأكيد على مدى تطوير وتحسين التعليم التقنى والمهنى نتيجة لما يعانيه من مشكلات ومعوقات، مما دفع معظم هذه الدراسات بعرض مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها ضرورة تغير نظرة المجتمع والطلبة والأهالى للتعليم التقنى والمهنى، وعدم جعل درجات التحصيل للطلبة هى المعيار الوحيد للالتحاق بهذا النوع من التعليم.**

- **أوجة الاختلاف بين الدراسات السابقة وتلك الدراسة:**

- **تختلف هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة فى بعض الجوانب منها المنهج المستخدم فى الدراسة الحالية ومدى مناسبته لطبيعه أهداف وأهمية الدراسة؛ ويتضح هذا من العرض السابق لمنهج كل دراسة مقارنة بالمنهج المستخدم فى هذه الدراسة، كما أختلفت أيضاً فى دول المقارنة وأسئلتها وبالتالى فى نتائجها.**
- **لم تتعرض الدراسات السابقة لوضع آليات تصور مقترح للاستفادة من بعض دول أمريكا اللاتينية وخاصة (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك) دول المقارنة.**
- **بينما اختلفت هذه الدراسة مع بعض هذه الدراسات من حيث أن هذه الدراسة ركزت على تحقيق هدفها المتمثل فى وضع تصور مقترح لتحقيق الاستفادة من خبرات دول المقارنة في تطوير وتحسين التعليم التقنى والمهنى فى جمهورية مصر العربية.**

- **وحققت الدراسات السابقة استفادة للباحثة فى العديد من الجوانب من أهمها:**

- **الاستفادة فى بناء مادتها العلمية (الإطار النظرى) للدراسة الحالية، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه التعليم التقني والمهني خاصة في مصر، والاستفادة من النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسات.**

الإطار النظرى للدراسة

المحور الأول: المنظور الفلسفى للتعليم التقنى والمهنى:

تمهيد:

إن الغزو التكنولوجي الممتد وما تبعه من تطور طبيعة سوقِ العمل وأنواع المهن، ومواصفاتِ العمالة المطلوبة فيها؛ جعلت الاهتمام ينجذب إلى قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني بقصد تطويره على النحو الذي يجعله أكثر استجابة للمستجدات المعرفية والتقنية وأكثر خدمة للتنمية، فقد جاء في وثيقة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية أن هذا القطاع يسهِم فى تنمية معارف الأفراد العلمية والتكنولوجية، فيما يتعلق بتشكيلة واسعة من المهن التي تتطلب كفاءات تقنية ومهنية ومهارات خاصة بمهن محدودة (UNESCO,٢٠١٣).

كما لم تعد الحاجة مقتصرة على التوسع في عملية التعليم التقني والتدريب المهني لحل قضية البطالة وانخفاض إنتاجية الاقتصاد، الأهم من ذلك هو العمل على تطويرِ نظم التعليم التقني والتدريب المهني لتكون على درجة عالية من الفعالية والمرونة والكفاءة والاستدامة بحيث تسهم في خلق قوى عاملة ذات كفاءة عالية، قابلة للتكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة ومع احتياجات سوق العمل (مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني،٢٠١٥م، ص٤١).

نشأة التعليم التقني والمهني:

كانت النظرة المجتمعية في الحضارات القديمة – وعلى رأسها الحضارة المصرية – نظرة دونية إلى العامل والحرف اليدوية على عكس العمل الفكرى، ولكن عندما نمت المجتمعات وتوسعت بسبب اتساع تسويق المنتجات اليدوية ومنافستها دولياً بدأت الدول فى تعليم المواطنين وتدريبهم لاكسابهم مهارة معينة عن طريق التلمذة التقليدية، وتعنى تقليد المواطنين لصاحب صنعة معينة (حلبى،٢٠١٢م،ص ص ٤٠٤-٤٠٥)، ومن ثم اهتمت مختلف الدول بالمنظومة التعليمية فيما عدا التعليم التقنى والمهنى الذى ظل ثابتاً، ولكن مع الغزو التكنولوجى بدأ الاهتمام الدولي بالتعليم التقنى والمهنى عندما أدركت أهميته فى تقدم البلاد ورقى المجتمع فقامت معظم الدول بإعادة هيكلة منظومتها التعليمية وعملت على تنمية معرفة الأفراد العلمية والتكنولوجية والتعرف على احتياجات سوق العمل ومتطلبات كل مهنة (مؤشر التعليم التقنى والتدريب المهنى، مرجع سابق،ص٤١).

مفهوم التعليم التقني والمهني:

يعد التعليم التقني أو المهني نوع من أنواع التعليم النظامي، الذي يهتم بالمقام الأول بالإعداد التربوي للطلاب وإكسابهم المهارات والمعرفة المهنية، ويقوم به عدة مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد جيل من العمال المهرة في شتى التخصصات التجارية والصناعية والصحية والفنية والزراعة.

ولهذا يعد هذا النوع من التعليم أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، باعتباره عصب الاقتصاد وقاطرة التنمية، فهو دعامة هامة من دعامات منظومة التعليم في مختلف الدول، ومن بين المصطلحات المعبرة عن شطريه التقني والمهني ما يلي:

التعليم التقني: هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي، بالإضافة إلى اكتساب المهارات اليدوية، والمقدرة التقنية التي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية لغرض إعداد قوى عاملة متخصصة تقع عليها مسئولية التشغيل والإنتاج وتكون حلقة وصل بين المخططين والاختصاصين من خريجي الجامعات من جهة وبين العمال الماهرين من جهة أخرى ولها القدرة على توجيه الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة (فلاتة، مرجع سابق، ص٢٤).

- **وهو أيضاً يعني: ذلك النوع من التعليم الذي يتم بعد المرحلة الثانوية من الدراسة أي للفئات العمرية بحدود (١٨ – ٢٠) سنة ، وهو تعليم نظامي يرتبط بهياكل التعليم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والذي يتم فيه اكساب المهارات العملية وإعطاء المعارف النظرية بصورة تتناسب مع متطلبات العمل، بحيث يستطيع التقني بعد إكمال برنامج الإعداد المقرر في الفترة الزمنية المحددة الانتقال إلى سوق العمل المنتج ضمن مجموعات القوى العاملة التي تختلف مستويات مهاراتها ومعارفها باختلاف الأعمال والمهام التي تتوفر في الصناعة والزراعة والخدمات المختلفة، وتشكل مجموعة التقنيين حلقة الوصل الأساسية بما يضمن تناسق العمل وانسياب التوجيه والإشراف والتأكد من الدقة والتوافق بين فعاليات كافة العاملين ضمن مجموعات العمل بما يؤثر على كفاءة الأداء في الانتاج بكافة أنواعه (هاشم محمد سعيد عبد الوهاب، التعليم التقني في الوطن العربي، دراسات تربوية في التربية والثقافة، ٨ مارس, ٢٠١٨ .(http://al٣loom.com/?p=٢٢٢٥٩**

التعليم المهني: هو ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي، بالإضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به مؤسسات نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمالة ماهرة من مختلف المجالات والتخصصات المهنية، مما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم، بالمساهمة في الإنتاج الفردي والجماعي، ويكونان حلقة وصل بين المهارات التقنية (خريجو معاهد التعليم التقني) والعمال غير المهرة، ويستغرق الإعداد في مثل هذا النوع من التعليم مدة من (٢-٣) سنوات عادة ويكون بعد مرحلة التعليم الأساسية والفئات العمرية التي بلغت ١٥ سنة فأكثر (فلاتة، مرجع سابق، ص٢٣).

- **وهو أيضاً نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي، يتضمن إعداداً تربوياً واكساب معارف ومهارات وقدرات مهنية، ويستهدف تخريج عمال فنيين في مختلف المجالات والتخصصات الفنية والمهنية (عامر خالد مساد،٢٠١٥م، ص١٢).**

أما عن التدريب المهني: فهو النشاط المتسم بالصبغة العملية باكتساب المتدرب مهارات محددة في عملية من عمليات الانتاج أو التشغيل أو الصيانة أو الإدارة، وقد يخضع لمستوى تعليم معين أو لفئة عمرية محددة، أو لقدرة زمنية معينة (فلاتة، مرجع سابق، ص٢٤).

- **كما عرّفت منظمة العمل العربية التعليم المهني التقني بأنه أحد مسارات التعليم المتاحة بعد إنهاء مرحلة التعليم الأساسي ، وتتراوح مدة الدراسة فيه ما بين ٢ – ٣ سنوات ويستهدف إعداد العمالة وفقاً لاحتياجات سوق العمل الوطني والإقليمي لمستوى العامل المهني بحسب مستويات المهارة في التصنيف العربي المعياري للمهن وتمكين الملتحقين فيه من مواصلة التعليم التقني والجامعي في مجال التخصص المهني، وعرفت "التعليم التقني" بأنه تعليم جامعي متوسط، يلتحق به الحاصلون على شهادة الثانوية العامة ومدة الدراسة فيه سنتان بالمتوسط، ويستهدف إعداد الخريج في مستوى العامل التقني بحسب التصنيف العربي المعياري لفئات مستوى المهارة للمهن وتمكين الملتحقين من مواصلة تعليمهم الجامعي في مجال التخصص التقني (عدنان الجادري، التعليم المهني والتقني : قيود الحاضر وتحديات المستقبل، جامعة عمان العربية،٤ سبتمبر ٢٠١٩ ،**

- **http://aaunews.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A-**

%D٩٪٨٢٪D٩٪٨A%D٩٪٨٨٪D٨٪AF-
/%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AD%D٨٪A٧٪D٨٪B٦٪D٨٪B١-%D٩٪٨٨٪D٨٪AA

أهمية التعليم التقنى والمهنى:

وتتمثل أهمية هذا النوع من التعليم فيما يلي:

١. **يُعد من الدعامات الهامة فى مجال التقدم الاجتماعى والاقتصادى لأنه من مصادر التأهيل للقوى البشرية العاملة، كما أن التطور التكنولوجى الذي يسود العالم يجعل من المحتم أن يسايرها هذا النوع من التعليم باعتباره المسئول عن إعداد الأجيال العمالية المستقبلية (ربيع وآخرون،٢٠١٥، ص٢).**
٢. **يسهم فى أداء أعمال وخدمات ذات مستوى تنافسى تحقق مردوداً اجتماعياً واقتصادياً، وأن استمرارية التعليم والتدريب يؤدى إلى تنمية مستوى الأفراد فى المجالات الثقافية والعملية والفنية، وبالتالى تعظيم الانتماء للعمل والمجتمع والدولة (الدقميرى،٢٠٠٧م، ص١٩-٢٠)**
٣. **يُعد أحد الركائز الأساسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط التعليم التقنى والمهنى بالواقع الاقتصادى للمجتمع والتطور التكنولوجى العالمى، مما يجعله مرتبطاً بالاحتياجات المتغيرة لسوق العمل (دنيور واخرون،٢٠١٥، ص٩).**

أهداف التعليم والتدريب التقني والمهنى

ويمكن تحديد أهم أهداف هذا النوع من التعليم على النحو التالي:

أولاً: على مستوى المجتمع:

١. **إعداد الأطر القنية التي تحتاجها مشاريع التنمية الاقتصادية والتي بمقدورها تشغيل وصيانة هذه المشاريع سواء كانت صناعية أو زراعة أو خدمية (عبد الوهاب، مرجع سابق http://al٣loom.com/?p=٢٢٢٥٩).**
٢. **تزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة وبالفنيين والتقنيين المؤهلين.**
٣. **مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة ومراقبة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة والسعي إلى التعامل مع تأثيرها على سوق العمل.**
٤. **مواجهة التغيرات الحاصلة في سوق العمل والناتجة عن التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال برامج التدريب الخاصة وبرامج التعليم المستمر التي تزيد من فرص**

الأشخاص في الحصول على عمل بشكل دائم (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني –مارس،٢٠٠٥م، ص ص ١٦-١٧).

٥. زيادة إنتاجية القوى العاملة من خلال رفع مستوى أداء ومؤهلات القوى العاملة باستمرار لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل وإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٦. ربط التعليم التقني ومعاهده بالقطاعات الاقتصادية المستفيدة كي يكون القاعدة للتعليم والتطوير المستمر للأطر العاملة في الصناعة والزراعة والخدمات الأخرى (Christian F. Lettmayr ,٢٠١١,p١٣)

ثانياً: على مستوى الأفراد:

١. اكساب الأفراد المعرفة والمهارات التي يتطلبها تخصصهم المهني وفق الأسس والمعايير المقبولة في سوق العمل.

٢. إعداد أشخاص مؤهلين للحياة في مجتمع ديمقراطي بحيث يكونوا قادرين على التفكير والتحليل المنطقي.

٣. أن يتعرض الطالب لواقع العمل وظروفه قبل التخرج من خلال التدريب العملي والميداني ضمن المناهج المقررة لكي يتعرف على طبيعة العمل ويكتسب الخبرة الميدانية بما يجعله أكثر استعداداً (عبد الوهاب، مرجع سابق، ٨ مارس, ٢٠١٨م، (http://al٣loom.com/?p=٢٢٢٥٩).

سمات نظام التعليم التقني والمهني:

ويمكن رصد أهم هذه السمات فيما يلي :(أبو نحلة،١٩٩٦م، ص٣٣):

١. تدني المستوى الأكاديمي والتعليمي لمجموع الطلبة الذين يستقبلهم.

٢. تشتت الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتخطيط.

٣. ضعف مستوى ونوعية البرامج والخدمات التي توفرها مؤسساته.

٤. ضعف ارتباط التعليم التقني لاحتياجات التنمية وسوق العمل.

٥. صغر حجمه من ناحية العاملين في مؤسساته.

٦. فيما يتعلق ببيئة التعلم فهى بيئة تعليمية منضبطة وهادئة توفر الأمن والسلامة للمتعلمين وتزيد من طموحهم ورغبتهم فى اتقان مهارة معينة (Placklé et al.'s,٢٠١٤,p١٢١).

كما أن هناك أيضاً مجموعة من السمات والمواصفات التي يجب توافرها فى العمال والطالب لسد احتياجات سوق العمل منها أن (شرارة، مرجع سابق، ص ٦٥٧):

١. يمتلك مهارة عالية، يدرك قيمة اتقان العمل والإخلاص والأمانه فيه.
٢. يراعى أسس السلامه المهنية فى الممارسة والأمان فى التعامل مع منتجاته.
٣. يتمكن من الالتحاق بسوق العمل مباشرة والتأقلم بسرعه مع حاجات السوق.
٤. الارتقاء بمستواه الفنى حتى يمتلك قاعدة علمية وثقافية تؤهله لمتابعة التطورات فى مجال مهنته.

إن متطلبات كليات التعليم التقني اليوم تتطلب في ضمان تخريج كوادر مؤهلة تكنولوجياً تساهم في سد العجز القائم في سوق العمل، وتطوير مخرجاته دعماً لخطط التنمية، ولإيجاد قناة تساهم في توحيد الخطط الدراسية وتطوير البرامج المعدة لذلك، فإن الحاجة لإعادة هيكلية التعليم العالي التقني وضمان التمكين التكنولوجي للطلبة عى مستوى التنافس المحلي والعالمي أصبح أمراً ضرورياً في ضوء المستحدثات التكنولوجية الحديثة، ذلك من شأنه أن يضمن إعداد طلبة كليات التعليم التقني على الكفاءة المطلوبة، والقيام بواجباتهم في المرافق التي يعملون فيها بمستوى عالي من الجودة (العقيلي، ٢٠٠١م، ص٥٦).

أنواع التعليم التقني:

يوجد نوعان رئيسيان فى التعليم التقنى هما (الدنف،٢٠١٣م، ص٩٧):

١. التعليم التقني بأغلبية أكاديمية: وهو الذي يركز عى الجانب النظري أكثر منه الجانب العملي، ويتمثل هذا النوع من بالتعليم الهندسى فى الكليات والجامعات فى مستوى (دبلوم–بكالوريوس) ويؤهل خريجين مهنيين كخبراء أو مصممين، لا يتوقع أن يعملوا فى المجال المهني أو الحرفى.
٢. التعليم التقني بأغلبية مهنية: والذي يركز عى الجانب العملي أكثر منه عى الجانب النظري، ويمثل هذا النوع من التعليم بالتعليم المهني فى مراكز التدريب المهني، وحديثاً التعليم المهني فى المدراس الصناعية ضمن المسار

التطبيقي، حيث يعمل خريجو هذا التعليم فى سوق العمل فى المجال الحرفى المباشر.

الموائمة بين مخرجات التدريب المهني وسوق العمل:

ويشكل التدريب المهني أحد أهم حلقات الوصل مع سوق العمل، فهو الذي يزود سوق العمل بالفنيين المهرة، وعليه فإن الاستثمار بالتدريب المهني يعد استثماراً من أجل المستقبل (مرشد، ٢٠٠٦م، ص٣)، ويمثل سوق العمل حالة خاصة في كل دولة من دول العالم، حيث أن عرض العمل والطلب عليه يعتمد في معظم حالاته على مجموعة كبيرة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تعطي لكل دولة من الدول خصوصيتها (سالم،٢٠٠٦م، ص٦).

وفي الآونة الأخيرة وابتداءً من عام ٢٠٠٥م بدأت مجموعة من الدول العربية من بينهم مصر وبدعم من مؤسسة التدريب الأوروبية European Training (ETF) Foundation بالاهتمام بقضية مؤشرات التعليم والتدريب التقني والمهني وإنشاء مراصد لمعلومات سوق العمل، وعلى الرغم من ذلك تبقى نسبة أكبر بطالة فى الوطن العربى حيث كان معدل البطالة فيها ١٤% ثم ارتفعت هذه النسب الى ٢٥% مما حفز بعض الدول العربية إلى مراجعة منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وتطوير استراتيجياته وسياساته لتكون مخرجاته أكثر موائمة مع سوق العمل (على،٢٠٠٩م،ص٤).

متطلبات تحقيق الموائمة بين الطلاب وسوق العمل:

تدل العديد من الدراسات على زيادة الطلب على الأيدى العاملة المتعلمة ومن يكون لديها خبرة لأن هذا سيؤثر على هيكله سوق العمل (محمد مرياتى، ٢٠١١م، ص٤٣)، ولكى يكون الطلاب الخريجين قادرين على سد احتياجات سوق العمل لابد من توفير العديد من المتطلبات منها (فوزية البكر،٢٠٠٥م،ص ص١٤٠ – ١٤١):

١. إعداد الأفراد من الناحية المهنية لاعمال تتطلب مسئوليات متغيرة على الدوام من حيث المعلومات والاستراتيجيات المعتمدة فى مجال العمل.
٢. يساعد التعليم على جعل الأفراد مستعدين لأداء مهام لم يكونوا معدين لها من الأساس وذلك لإعدادهم لمهن غير ثابته ودائمة فى سوق العمل.
٣. يساعد التعليم على تحسين مهارات العمل الجماعى فى بيئة عمالية منافسة.

إصلاح وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني:

تسعى المنظمات الدولية بصورة جادة وفعالة في إصلاح وتطوير التعليم التقني والمهني وبرامج التدريب المتعلقة به، وجاء على رأس هذه المساعي منظمة اليونسكو، حيث عقد مركز اليونسكو يونيفوك الدولي (UNESCO-UNEVOC)مؤتمراً شبه إقليمياً حول إصلاح وتطوير التعليم التعليم والتدريب التقني والمهني في مركز يواكيم شيسانون للمؤتمرات في موزمبيق، وذلك ما بين ١٥ و١٧ من شهر يوليو٢٠٠٩م حيث تم تسليط الضوء بشكل خاص على المواضيع التالية (اليونسكو-المركز الدولى للتعليم والتدريب التقنى والمهنى،٢٠٠٩م، ص٩):

- إصلاح وتطوير سياسة ومنهج التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تحسين النفاذ إلى المساواة والنوعية في التعليم والتدريب المهني والتقني.
- الابتكار وأفضل الممارسات في إصلاح وتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تدريب المعلمين التقنيين والمهنيين.
- التعليم والتدريب المهني والتقني عن بعد.
- التعليم المدمج.
- استراتيجيات التعاون والتشارك الدولي.

نماذج أجنبية ناجحة فى تطوير التعليم التقنى (الفنى) والمهنى :

نتيجة توافر العديد من التغييرات التربوية واحتياجات سوق العمل المستمرة ووجود علاقة قوية بين التعليم وضرورة التدريب على المهارات المختلفة، مما أدى إلى وجود ضرورة ملحة لوجود مدارس تجمع بين الشقين، فظهر نوعان من المدارس، وهما كالآتى (الزهيرى،٢٠١٩م، ص١٤):

١ - **المدرسة للعمل** School-to work (STW) :

(مثل مدارس الصمغ، مدارس الزجاج، مدارس السيلكون، مدارس البلاستيك، مدارس إدارة الأعمال الصغيرة، المدارس الريفية)، وقد انتشر هذا النوع من المدارس فى العديد من الدول الأجنبية والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنمسا.

٢ - **التعليم الفنى والمهنى والتدريب** (TVET) :

ويقصد بهذا النوع من التعليم الامتزاج بين تلقى الطالب التعليم الأكاديمى وفى ذات الوقت يتلقى تدريب ميدانى للحرف والمهارات المختلفة، ومن بين الدول الأجنبية التى اهتمت بهذا النوع من التعليم نجد هولندا، والهند.

أما فى فنلندا فكان لها السبق فى الاهتمام بالتعليم والتدريب المهنى، حيث قامت بإعداد برامج مهنية منها مايلى:

أ- تدريب التلمذة الصناعية Apprenticeshi p training : ويؤكد التدريب على التعلم اثناء العمل وإدماج التعليم العملى والنظرى، ولكى تتمكن المؤسسات من المشاركة فى التدريب على التلمذة الصناعية يجب أن تشارك فى أنشطة الإنتاج والخدمات ذات الحجم الكافى، ويجب أن تتوفر معدات العمل اللازمة للمتدربين، كما يجب توفر العدد اللازم من الموظفين اللازمين كمدربين مسئولين عن المتدربين ، نظراً لأن تدريب التلمذة الصناعية تتيح العديد من فرص الشراكة بين أصحاب العمل والطلاب والمدارس المهنية (Aapo Koukku, Matti Kyrö,٢٠١٤,p.٤٠)

ب- المدارس الثانوية المهنية العليا: وتتضمن هذه المدارس القطاعات الاقتصادية الأساسية التالية: القطاع الرئيسى والخدمات: الموارد الطلبيعية والبيئية، التصنيع: التكنولوجيا والاتصالات والنقل وتكنولوجيا البناء، الأعمال والخدمات الأخرى: الأعمال التجارية والأعمال الطبيعية والأعمال الاجتماعية وتستمر الدراسة بهذه المدارس ٣ سنوات (Aapo Koukku, et al,٢٠١٠,p.٣٥) .

المحور الثانى: واقع التعليم التقنى والمهنى فى بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل -الأرجنتين - المكسيك):

تمهيد:

عادة ما يقاس تقدم البلدان وتطورها بمقدار ما تمتلكه مجتمعاتها من ثروة مهنية تحمل على عاتقها مهمة البناء والنهوض، وبما أن التعليم والتدريب التقني والمهني يساهم فى دعم جهود التنمية المستدامة فى تكوين الكوادر البشرية، مكافحة الفقر، إضافة إلى تأثيره فى متغيرات التشغيل ودخل الفرد ومستوى المعيشة للمواطن، غير أن التطور السريع والغير مسبوق الحاصل فى مجال التكنولوجيا يتطلب توفر مؤسسات

تعليم وتدريب تقني ومهني قادرة على ضخ سوق العمل بكوادر تقنية وفنية مؤهلة لسد احتياجات هذا السوق (المؤتمر الرابع للتعليم والتدريب التقني والمهني، ٢٠١٥،ص١٠٥)

لذا تهتم الدول المتقدمة عادة ببرامج التعليم التقنى والمهنى لإعداد المهارات الفنية التى تتأثر نوعيتها وإعداد مخرجاتها وفقاً لمستوى التطورات التقنية فى إنتاج السلع والخدمات وتأهيل العاملين لمهارات فنية جديدة، وفيما يلي عرض عدد من تجارب بعض دول أمريكا اللاتينية وخاصة (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك) حيث تم اختيار هذه الدول لأنها قامت بالعديد من الإجراءات المبتكرة والفاعلة لتطوير منظومة التعليم التقنى والمهنى بها (جويلس،٢٠١١م، ص٥٧).

لمحة عن دول أمريكا اللاتينية:

أمريكا اللاتينية هي مجموعة من الدول والتبعات التي تقع في نصف الكرة الأرضية الغربي؛ دول أمريكا اللاتينية وعددها عشرين دولة و١٣ تابعية (دول ليست ذات سيادة)، إجمالي مساحتها ١٩,١٩٧,٠٠٠ كيلومتر مربع، أي حوالي ١٣% من إجمالي مساحة اليابسة على الكرة الأرضية، يتحدث سكانها والبالغ عددهم حوالي ٦٣٩,٠٤٨,٦٣٩ نسمة (حسب إحصائيات عام ٢٠١٦م) الإسبانية والبرتغالية والفرنسية بمعدّل كثافة سكانية ٣١ نسمة في الكيلومتر المربع، وقد استُخدم اسم "أمريكا اللاتينية" للمرة الأولى في مؤتمر عُقد عام ١٨٥٦م، حيث دعا السياسي التشيليFrancisco Bilbao فرانسيسكو بيلباو إلى تأسيس كونفدرالية من دول أمريكا اللاتينية لتعزيز الدفاع المشترك وتحقيق الازدهار والتقديم للشعوب دون حواجز سياسية أو اقتصادية (José Antonio Ocampo,٢٠١٥,p.p٣-٤).

كما أرجع البعض سبب هذه التسمية لاعتبار هذه الدول خليط بين عدة دول تتكلم أكثر من لغة واحدة جميعها تعود أصولها إلى اللغة اللاتينية، وهي لغة أتت من وسط أوروبا ومن المناطق الأوربية القريبة على البحر المتوسط ثم بدأ بالانتشار بفعل الفتوحات وحركات الاستعمار، وجاءت هذه التسمية على الأغلب على يد Michel Chevalier ، الذي تم إرساله إلى الولايات المتحدة والمكسيك في عام ١٨٣٢م لدراسة النموذج الصناعي والمالي للأمريكتين وتوصل خلال رحلته إلى هذا المصطلح (Andrei Saito Ramalho,٢٠١٨) https://www.quora.com/How-did-Latin-America-get-its-name،

وتقسم أمريكا اللاتينية إلى أربع مناطق هي(جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، الاثنين ٢ سبتمبر ٢٠١٩م،

https://www.mfa.gov.eg/Arabic/ConsularServices/TravelGuide/travelguide_regions/Pages/Latin-American-countries.aspx:

أمريكا الشمالية: وتضم المكسيك، والكاريبي: وتضم (كوبا، الدومانيكان، وبورتوريكو)، وأمريكا الوسطى: وتضم (كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، بنما)، وأمريكا الجنوبية: وتضم (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، الإكوادور، الباراغواي، بيرو، الأوروغواي، فنزويلا) .

أولاً: التعليم التقنى والمهنى فى البرازيل: ويتم تناول هذا النوع من التعليم فيما يلي:

نشأة التعليم التقنى والمهنى فى البرازيل:

ظهرت أولى المبادرات للاهتمام بهذا النوع من التعليم في البرازيل تحت مسمس (التعليم المهنى) في أواخر القرن الـ ١٧، مع ظهور الدورة الذهبية في ولاية ميناس جيرايس (الدورة الفنية الاحترافية كشكل من أشكال التوظيف)، ومع إنشاء مراكز تعليمية مخصصة للحرف اليدوية تعلق على ترسانات البحرية البرازيلية ٢٠١٩ (Doing Business Indicators,٢٠١٩,p٥) .

وفي أوائل القرن الثامن عشر تم إنشاء كلية المصانع من قبل الملك (جواو السادس João)، حيث تم استخدام نموذج لتدريب الأطفال والشباب في مجالات مثل الطباعة، الخياطة، النجارة، وصناعة الأحذية، وفي أوائل القرن العشرين أطلق السيد نيلورNellor رئيس ولاية ريو دي جانيرو التعليم التقني في البرازيل كمصطلح مستقل مباشر في ١١سبتمبر ١٩٠٦م، بموجب المرسوم رقم (٧٨٧)، وهذا المرسوم خلق أربع مدارس مهنية: تم إنشاء المدارس الثلاث الأولى منها لتعليم الحرف اليدوية، في حين أنشئت المدرسة الرابعة لتعليم الزراعة (Alexandre Fonseca D'Andrea,٢٠١٥,p٢) .

تعريف التعليم والتدريب التقنى والمهنى فى البرازيل:

التعليم والتدريب التقني والمهني فى البرازيل لا يشمل البرامج والدورات التعليمية والتقنية والتكنولوجية فقط، ولكن يشمل أيضاً أي عمل تدريبي سواءً كان لمدة قصيرة أو متوسطة أو

طويلة، فمن الممكن أن تكون الندوات والاجتماعات والمحاضرات ضمن التعليم والتدريب التقنى والمهنى لأنها قادرة على المساهمة في تطوير وتحسين قدرات الأفراد أو فهم المواقف التى قد يتعرضون لها أو فهم متطلبات الحياة والعمل، لذلك لفتت اهتمام وأنظار المجتمعات الحديثة (E.M. Leite et al,٢٠٠٩,p ١٢٧١).

أهداف التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى البرازيل :

أطلق الاتحاد الفيدرالي المبادرة الرئيسية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني في البرازيل ، والتي سعت من خلالها إلى توسيع الوصول إلى التعليم والتدريب المهني في البرازيل بهدف تعزيز فرص سوق العمل للسكان، ومن أجل القيام بذلك فقد تم زيادة عدد مؤسسات التعليم والتدريب المهني ، وعدد الدورات التى تقدمها الاتحادية ، وكذلك تقديم المساعدات المالية بهدف مساعدة الطلاب غير القادرين مادياً و المهتمين بالتسجيل، فأصبحت الحكومة تقدم في الوقت الراهن نحو٦٤٦ نوعاً من دورات التأهيل القصيرة (PRONATEC)، و ٢٢٠ دورة فنية تدعم هذا الاتجاه (André Portela Souza et al,٢٠١٥,p.٤)

نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي فى البرازيل:

على مستوى التعليم قبل الجامعي، تقدم البرازيل العديد من الدورات الفنية على مستوى التعليم الثانوي العالي، حيث تصنف هذه الدورات عالمياً بالمستوى الثالث، وتكون مدة الدورات من (٣-٤) سنوات كحد أقصى، ويكون شرط قبول الطالب في هذه الدورات حصوله على التعليم الأساسى أى أقل من التعليم الثانوى، وتدرس هذه الدورات عادةً فى المعاهد الفيدرالية ومراكز التعليم التكنولوجي والمدارس الحكومية العامة التابعة لوزارة التربية والتعليم، وتعمل هذه الدورات في ثلاث مسارات على النحو التالي (UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training,٢٠١٨,p.p ٦-٨):

١. المسار التكاملي: حيث تقدم للطلاب الذين يرغبون في حضور التدريب المهني (الجزء التطبيقى) ودورات التعليم العام في نفس المؤسسة في وقت واحد.
٢. تقدم للطلاب المسجلين في دورة التعليم العام في مؤسسة ما ولكن يرغبون في التسجيل في دورة تقنية في مؤسسة أخرى.

٣. المسار التتابعي: ويتم تقديمه فقط لأولئك الذين أتموا المرحلة الثانوية مع شهادة تقنية، يمكن للخريجين حضور برامج التعليم والتدريب الفني والمهني في التعليم العالي.

حيث تقدم هذه البرامج بهدف تطوير مهارات الأفراد ذات الصلة بسوق العمل واحتياجاته.

وهناك أيضاً دورات تقدم على مستوى التعليم العالى ومنها: دورات البكالوريوس للمهن الفنية والهندسية والمعلمين، ويمكن التقديم لشهادة الماجستير والدكتوراه المهنية (Alexandre de Freitas Barbosa et al,٢٠١٥,p ١٩).

هذا وتشير التقديرات والإحصائات إلى أن سوق التعليم والتدريب التقني والمهني في البرازيل يضم حالياً حوالي ٣٥٠٠٠ مدرسة مهنية ومركز تدريب، ويوجد بهم نحو ٣٢ مليون طالب مسجل فى التعليم التقنى والمهنى ويتم تمويلهم بميزانية سنوية تبلغ حوالي ١٣ مليار دولاراً أمريكياً من الجهات الحكومية ومشاركة من القطاع الخاص (E.M. Leite et al, op.cit ,p ١٢٧٣).

اهتمام الدولة بالتعليم والتدريب المهنى والتقنى:

تمثلت بداية اهتمام الدولة بالتعليم والتدريب المهنى والتقنى من خلال تقديم بعض الدورات فى الجامعات الحكومية، والتي تطورت لتصل أن تشرف على تنظيمها وإعدادها الحكومة الاتحادية، حيث ساهم ذلك اليوم في إيجاد معاهد التعليم التكنولوجي (IFET)، ومن خلال العديد من الجهود الهامة التى قامت بها الحكومة الاتحادية نحو تطوير التعليم والتدريب المهني ساهم فى تقدم نظام التعليم الفنى في البرازيل منذ عام ١٩٩٦م و حتى الآن، وتختلف هذه الجهود المبذولة من قبل الحكومة والتي من أهمها المبادرات للتحسين والتقدم، ووضع قوانين للتنظيم والمبادئ التوجيهية لهيكل هذه البرامج والدورات، وتمويل برامج التعليم والتدريب المهني، مما أدى إلى ازدياد عدد الملتحقين بهذه البرامج زيادة ملحوظة ، وكذلك الإنفاق الفيدرالي على التعليم المهني –من ما يعادل ٠.٠٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ و ٠.٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣م (André Portela Souza et al.,٢٠١٥,p.٣). وتُعد من أهم المبادرات المعنية بتوسع القوى العاملة المؤهلة في البرازيل إطلاق البرنامج (Pronatec)، والذي يمثل برنامجاً تم إطلاقه عام ٢٠١١م لمرحلة التعليم الثانوي الفني و

التقني والمهني، ووفقاً للبيانات الحكومية نجد أن ما يزيد على ٨ مليون شخص استفادوا بالفعل من هذا البرنامج (اليونسكو،
https://books.google.com.eg/books?id=nPaGDwAAQBAJ&pg=PA٢١٣&lpg=PA٢١٣&dq=%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٥٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨١٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٢+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨١٪D٩٪٨A%D٨٪AF%D٨٪B١٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨A+%D٨٪B٩٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٩+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AA%D٨٪B٩٪D٩٪٨٤%D٩٪٨A%D٩٪٨٥+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪D٩٪٨٧٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨A+%D٩٪٨١٪D٩٪٨A+%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٨٪D٨٪B١%D٨٪A٧٪D٨٪B٢٪D٩٪٨A%D٩٪٨٤&source=bl&ots=QcNupQQjht&sig=ACfU٣U٢ik-nOMfU٥aEBFYrBhIDWB٧NOI١g&hl=ar&sa=X&ved=٢ahUKEwj٧neWLmO٣lAhV_URUIHSgMABkQ٦AEwAHoECAkQAQ ،ص٢١٣).

تمويل التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى البرازيل:

عندما انسحبت وزارة العمل من تمويل برامج التدريب، تم توسيع نظام التدريب من قبل وزارة التربية والتعليم للمدارس الفنية الحكومية سواء المدارس الثانوية أوالجامعية، حيث تم توقيع اتفاقية بين الحكومة الفيدرالية ونظام S لجعل التعليم المهنى بالمجان، وحجز الموارد لاستخدامها فى المناهج التطبيقية، فى عام ٢٠٠٩م قامت الحكومة الفيدرالية بمحاولة تغطية تكاليف التدريب للعمال والطلاب ذوي الدخل المنخفض (Alexandre de Freitas Barbosa et al, op.cit,p٢٤).

إنجازات المهارات التى تمكن منها العمال والطلاب والوظائف فى البرازيل منذ عام ٢٠٠٠م:

منذ عام ٢٠٠٠م حدث تقدم ملحوظ في متوسط الأرباح وقابلية التوظيف فى أسواق العمل البرازيلية، فأصبح هناك نمواً متزايداً فى الأرباح والمشاركة فى أسواق العمل العالمية وانخفضت البطالة في البرازيل بشكل مطرد بين عامي ٢٠٠٢م و٢٠١٤م، أى انخفض بمعدل ١٢.٩% عام ٢٠٠٢م إلى ٤.٩ % عام ٢٠١٤م وفى نفس الوقت ارتفع معدل الأشخاص العاملين (Joana Silva, Rita Almeida, and Victoria Strokova,٢٠١٥,p ٢٩) . ، حيث تم دمج التعليم والتدريب المهني والتقني في البرازيل مع التعليم التقليدي على المستويين الثانوي والمستوى العالى، حيث يقدم برنامجاً منفصلاً من قبل مقدمي الخدمات التعليمية العامة والخاصة الذين هم بالفعل خارج مسارات التعليم التقليدية، وأدى هذا التعقيد إلى قرار الحكومة الفيدرالية بتوسيع نطاق التعليم والتدريب المهنى والفنى لإنشاء البرنامج

الوطني للحصول على التعليم الفني والتوظيف وذلك في عام ٢٠١١م بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم(Kirya Mateeke Moses,٢٠١٦,p.٤٨٧) .

ومنذ عام ٢٠١١م وحتى الآن تبنت الحكومة الفيدرالية سياسة عامة تجمع بين مجموعة واسعة من المبادرات الهدف منها تعزيز التعليم والتدريب المهني في البرازيل وتعزيز الإدماج المثمر للفئات الاجتماعية المستهدفة، مثل الشباب والعمال العاطلين عن العمل وشرائح السكان الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً (João Paulo Candia Veiga et al,٢٠١٦,p١٥)

ثانياً: التعليم التقنى والمهنى فى المكسيك

قامت المكسيك بالعديد من الإصلاحات فيما يتعلق بنظام التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث يجري تطوير وتنفيذ النظام المكسيكي المزدوج بدعم من المعهد الاتحادي الألماني للتعليم والتدريب المهني Federal Institute for Vocational Education and Training , BIBB، على الرغم من أنه يشاطر بعض الميزات المشتركة مع النظام المزدوج الألماني، إلا أن النموذج المطبق في المكسيك يتم تكييفه بالكامل مع الاحتياجات والظروف المحلية للدولة (UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, op.cit,p١٢).

تعريف التعليم والتدريب المهنى فى المكسيك:

هو ذلك النوع من التعليم الذي يسعى إلى توفير خدمات تعليمية جيدة من أجل إعداد الأفراد ذوي المهارات للمشاركة بشكل منتج في سوق العمل، وليكون لديهم إحساس كبير بالمسؤولية الاجتماعية والقيم المدنية (Ministry of Public Education, ٢٠١٥) .

أهداف التعليم والتدريب التقني والمهني فى المكسيك:

يهدف التعليم التقني والمهني في المكسيك بشكل عام إلى توفير خدمات تعليمية متميزة من أجل تزويد الأفراد بالمهارات والكفاءات التي تمكنهم من المشاركة الإيجابية في سوق العمل، والشعور الزائد بالمسؤولية الاجتماعية والقيم المدنية (International Centre for Technical and Vocational Education and Training UN Campus ,٢٠١٨,P٨)، كما أن هناك مجموعة من الأهداف التى أقرها القانون العام للتعليم تساعد في توجيه تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في المكسيك و على رأس هذه الأهداف (Ley General de Educación, ٢٠٠٦) :

١. ضمان جودة التعلم في التعليم الأساسي وشامل التدريب لجميع فئات السكان.
٢. تعزيز جودة وأهمية التعليم الثانوي العالي، والتعليم العالي والتدريب المهني من أجل المساهمة في تطوير المكسيك.
٣. تعزيز التعليم العلمي والتكنولوجي كعنصر أساسي لتحويل المكسيك إلى مجتمع المعرفة.

أنظمة التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى المكسيك:

ويمكن تصنيف هذه الأنظمة إلى نوعين، هما:

١ -أنظمة التعليم التقنى والمهنى الغير رسمية والعامة

حيث تميل البرامج غير الرسمية إلى أن تتكون من دورات تهدف إلى تدريب الكبار من أجل تحسين أدائهم فى العمل، ولا يتطلب الالتحاق بهذه البرامج خلفية تعليمية سابقة، ومن بين هذه البرامج (UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training UN Campus :,٢٠١٨,P.P٦-٧)

- برامج تدريبية توفرها معاهد التدريب الصناعى.
- برامج تدريبية تقدمها الحكومات الإقليمية بدعم من الحكومة الفيدرالية (ODE).
- نظام التعليم الثانوى التقنى.
- برامج تعليم التكنولوجيا الزراعية.

- وهناك نوعان رئيسيان لبرامج التدريب المهنى فى المكسيك (Ayeni, Abiodun Olumide,٢٠١٥,p١٠٦):

- دورات "التدريب من أجل العمل: وتصنف هذه الدورات فى المستوى الثاني من التصنيف الدولي، وهي تدريب قصير يستمر فيه التدريب ما بين ٣ إلى ٦ أشهر يشمل المنهج الدراسي فيها ٥٠٪ من الناحية النظرية و٥٠٪ من االناحية التطبيقية وبعد الانتهاء من البرنامج، قد يذهب الطلاب إلى سوق العمل.

- البرنامج الذي يمنح "الثانوية التكنولوجية": وهي بعنوان "فني محترف" يتم تقديمه من قبل العديد من النظم الفرعية. ويشمل المناهج الدراسية ٦٠ ٪ من المواد العامة و ٤٠٪ من المواد المهنية(Gavin Moodie, op.cit,p٢٢) .

٢ -أنظمة التعليم التقنى والمهنى الرسمية :

وهى بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع كالتالي (UNESCO-UNEVOC International Centre: for Technical and Vocational Education and Training,٢٠١٨,p.p٦-٧):

أ- برنامج التعليم المهنى الثانوى (المرحلة الثانوية الأدنى):

حيث تكون مدة الدراسة بها ٣ سنوات وتدرس فى المدارس الثانوية للفنون التطبيقية، ويهدف البرنامج إلى تدريب المتخصصين على أنشطة متنوعة في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات الزراعية، ويحصل الطلاب الذين يتمون هذا المسار على الثانوية العليا المهنية (شهادة مزاولة المهنة) وتم تصميم هذا المسار لإعداد الطلاب للدخول المباشر إلى سوق العمل، ويمكن للطلاب التقدم إلى برنامج التدريب المهني العالي المكافئ للبكالوريوس ولكن بعد اجتيازه امتحان قبل ذلك.

ب- برنامج التعليم العام والمهنى (مرحلة الثانوية العليا):

وتكون مدة الدراسة بها ٣ سنوات، وتدرس فى المدارس الثانوية للفنون التطبيقية، ولكن شرط القبول بهذه البرامج الحصول على التعليم الثانوى الأدنى، وهذا النوع من البرامج هو مزيج بين التعليم العام والتعليم المهنى، فيدرس الطالب (٦٠%) من مناهج التعليم العامفي مقابل (٤٠%) من مناهج التعليم المهنى.

ج- برامج للتعليم المهنى تقدم فى الجامعات (مستوى التعليم العالى):

وتكون مدة الدراسة بها من ٢-٣ سنوات، وتدرس فى مؤسسات الفنون التطبيقية العليا، وهي تدريب مهني مكافئ لدرجة البكالوريوس؛ حيث تهدف إلى تدريب المهنيين نظرياً وعملياً فى نفس الوقت ولكن يهتم بالتدريب العملى أكثر، فيحظى بنسبة ٧٠% من المناهج التى يدرسها الطلبة ليتمكنوا من استيعابها فى سوق العمل، ويتم تدريس هذه البرامج في مراكز متخصصة في المجالات المهنية المختلفة منها مركز البكالوريا

الصناعية والخدمات الصناعية (CEBTIS) المرتبط بالإدارة العامة للتعليم التكنولوجي الصناعي (DGETI / SEP).

تمويل التعليم التقنى والمهنى فى المكسيك:

يأتي التمويل للتعليم والتدريب الفني والمهني بشكل أساسي من الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات ، وعلى وجه التحديد من وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، وتكون وزارة الاقتصاد هى المسئولة الأولى عن إعداد ميزانية القطاع العام، فمنذ عام ٢٠١٠م أصبحت برامج التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) مجانية وإلزامية فى المدارس العامة الحكومية، أما مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني الخاصة فهى تمول أنفسها ذاتياً من خلال رسوم الطلاب (International Centre for Technical and Vocational Education and Training UN Campus,op.cit,P.P١٠-١١).

وفي جميع الولايات المكسيكية التي تشارك في النظام المزدوج، تتحمل الشركات التي تقدم التدريب تكاليف المتدربين وتشمل هذه التكاليف تدابير التدريب بين الشركات، وتدريب الموظفين، وتحديد مكان العمل والمعدات ذات الصلة، ولزيادة رغبة المكسيك فى المشاركة فى النظام المزدوج أطلقت حكومة (استادو دي) المكسيك "برنامج المنح الدراسية للتعليم والتدريب المهني المزدوج"، مركز متعدد التخصصات للبحث والتدريس التعليم التقني_عبر وكالة التمويل التابع لها "المجلس المكسيكي للعلوم والتكنولوجيا" حيث تتحمل الدولة الفيدرالية بعض التكاليف وتقلل من العبء على الشركات. (UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, op.cit,p١٠).

إصلاحات المكسيك فى التعليم التقنى والمهنى:

يعد برنامج قطاع التعليم ٢٠١٣-٢٠١٨م هو البرنامج الرئيسي فى إصلاح التعليم فى المكسيك فيما يتعلق بنظام التعليم والتدريب المهني والتقني، ومن التطورات الهامة إدخال النظام المكسيكي المزدوج لتعزيز أهمية التدريب المهني فى التعليم الثانوي والتعليم العالي لسد احتياجات سوق العمل، ويحتوي النظام الثنائي المكسيكي على عدد من الخصائص أهمها ما يلي (Moodie, Gavin,٢٠١٦,p٦٦):

- تستمر برامج التدريب المزدوج ثلاث سنوات على الأقل.

- على من يرغب التقديم في مؤسسة تقدم النظام المزدوج ويجب أن يكون سنه ١٦ عاماً على الأقل.
- يتوافق المناهج الدراسية مع معايير الكفاءة المدرجة في القائمة الوطنية لمختلف الاختصاصات.
- ينقسم البرنامج إلى المعرفة النظرية التي يدرسها أستاذ، والمعرفة العملية التى تدرس في مكان العمل من قبل المشرف.
- يتم تقييم الطلاب من قبل المدرسة والشركة التي يتم تدريبهم فيها ويتم هذا التقييم من خلال مجموعة من المبادئ التى تنص عليها الشركة.

ثالثاً : التعليم التقنى والمهنى فى الأرجنتين:

تاريخ التعليم التقنى والمهنى فى الأرجنتين:

في بداية القرن العشرين أُعدت الأرجنتين واحدة من أغنى عشر دول في العالم مثل فرنسا أو ألمانيا، ونتيجه لهذا الرخاء الاقتصادى هاجر إلى الأرجنتين ما يقدر بنحو ٧ ملايين شخص بين عامي ١٨٧٠ و١٩٣٠م، وكان معظمهم من إيطاليا وأسبانيا، ومنذ ذلك الحين أصبحت الأرجنتين تتمتع بتاريخ طويل من النمو الاقتصادي، حيث احتلت فى عام ٢٠١٨م المرتبة ٥٨ بين ١٩١ دولة حول العالم من حيث الناتج المحلي خلف دول أمريكا اللاتينية الأخرى مثل بنما وأوروغواي والبرازيل (Carlos Monroy,٢٠١٨).

وقد بدأ اهتمام الدولة بالتعليم التقني والمهني منذ عام ١٩٥٩م بإصدار القانون رقم (١٥٢٤٠) الخاص بإنشاء «المجلس الوطني للتربية والتقنية»، وحدد نظامه، وأهدافه العامة، واشتراطات تشكيل إدارته، وكيفية عمله، من حيث التصرّف بالمخصصات المالية المرصودة له، وتعيين موظفيه، وترقيتهم، أو إبعادهم من الخدمة...إلخ (حسنى عبد الحافظ،٢٠١٥م، http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=٤٣١&Model=M&SubModel=١٥٧&ID=٢٣٥١&ShowAll=On) .

تعريف التعليم المهني والتقني في الأرجنتين:

يعرف ذلك النوع من التعليم في الأرجنتين بأنه التعليم النظامى الذى يتضمن الإعداد التربوى وإكساب المهارات والمعارف المهنية التى تقدمها مؤسسات التعليم النظامية من أجل

إعداد عمال مهرة فى مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والتجارية، لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج، بحيث يمثل هذا التعليم المكتسب حلقة وصل مهمة بين التعليم المدرسي والتعليم الجامعي الذي يسعي لإعداد الكوادر الفنية الماهرة في مجال الأعمال الإنتاجية المختلفة (Robert Ronchi,٢٠٠٦,p.٢٠٥).

أهداف التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى الأرجنتين:

عادة ما تحدد مختلف المقاطعات في الأرجنتين سواء (الزراعية والصناعية والصحة العامة وعلوم الكمبيوتر والسياحة وغيرها) كيفية عرض التوجهات المختلفة والتخصصات الفنية المتنوعة التي تهتم بها بشكل خاص، مع مراعاة الاحتياجات المحلية والمدرسة القدرات المؤسسية حيث تهدف هذه القطاعات إلى مايلى (Clementina Acedo,٢٠٠٢,p.p٢٧-٢٨):

١. تدريب الطلاب بطريقة تمكنهم من العثور على وظيفة مناسبة لقدراتهم وإمكانياتهم.
٢. توفير العمال المهرة للتكيف مع سوق العمل المتغير المستمر.
٣. إيجاد توازن بين التعليم العام الذي يمكن الطلاب للتقدم إلى مستويات أعلى من التعليم والتدريب التقني المهني الذي يعد لوظائف محددة.
٤. الاستجابة لاحتياجات القطاع الإنتاجي.

ربط التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى الأرجنتين بسوق العمل:

يشمل نظام التعليم الأرجنتيني المجالات التالية: التعليم الخاص، التدريب التقني والمهني، التعليم الفني، التعليم المستمر الشباب والكبار، برنامج تدريب النزلاء كخدمة التدريس في المنازل والمستشفيات (للطلاب المرضى) Arab Knowledge Indicator). (٤-٣ p.p ,٢٠١٥ ,

إن التعليم والتدريب المهني والتقني لا يخلقان وظائف بأنفسهم، بل يتم إنشاؤها بواسطة القطاع الخاص عادة، وتعد المشاركة النشطة للقطاع الخاص في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وبين الحكومة، فإن التعليم والتدريب الفني والمهني محركاً فعالاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأى بلد ، ولكنه يحتاج إلى تضافر الجهود والإجراءات لجميع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، فهو يتطلب إطار عمل جيد الإدارة يشتمل على قيادات قادرة على التعرف على مهارات وقدرات العمال والطلبة ومحاولة تحسين وتوظيف هذه

المهارات فى سوق العمل وسد احتياجاته (Ambassador Sadek's speech at the launch of the "Making TVET cool" communication campaign, ٢٩ March ٢٠١٩)

اهتمام الأرجنتين بالتعليم والتدريب المهنى والتقنى:

تقدم معظم الشركات في الأرجنتين حوافز مادية ومعنوية بالإضافة إلى الرواتب لزيادة دافعية موظفيها للحصول على المزيد من الدورات التدريبية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات التقنية والمهنية، حيث يستند التعليم والأعمال الصناعية وغيرها من المؤسسات المهنية على نظام مزدوج للتدريب، فيتم استشارة ممثلي النقابات العمالية المختلفة في تخطيط المناهج الدراسية الخاصة بالصناعات المطلوبة، ومن ثم يتم توافر قاعدة بيانات شاملة عن أحدث التقنيات والمعدات والأجهزة الحديثة من أجل إعداد القوى البشرية العاملة والمدربة (Dyankov ,١٩٩٦,p ٤١).

ونظراً لانتشار ظاهرة البطالة والفقر في معظم دول العالم، أدى ذلك إلى تركيز اهتمام العديد من صانعي القرار لتوفير العديد من الفرص لتنمية المهارات التي تستجيب للتطور الاجتماعي والاقتصادي فى المجتمع، فأصبح التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) فى جدول أعمال الحكومات في جميع أنحاء العالم، ممن دفع منظمة اليونسكو في السنوات الأخيرة إلى اعتماد العديد من استراتيجيات للتعليم والتدريب التقني والمهني فى كثير من الدول ومنها الأرجنتين، والتي بدورها تسعي إلى التحسين والتطور باستمرار نتيجه تغير احتياجات سوق العمل من فترة إلى أخرى (Kenneth King,٢٠١١,p ٦) .

تمويل التعليم التقنى والمهنى فى الأرجنتين:

إن التعليم التقنى والمهنى فى الأرجنتين غير مجاني كاملاً على الرغم من أنه ليس من المطلوب دفع أي رسوم في الجامعات التقنية والتكنولوجيه، إلا أن هناك تكاليف التعليم الخفية المتمثلة فى النقل والمواد والخامات المستخدمة، مما يجعل من الصعب على الطلاب و الأسر ذات الدخل المنخفض الالتحاق بمثل هذه الجامعات، ولذا نجد لكل ثمانية طلاب من فئة الدخل الأعلى يوجد ٢٠ طالب من فئة الدخل المنخفض (Science and Education in Argentina Archived June ١٧, ٢٠٠٨).

وبالإضافة إلى ذلك، يجبر الضغط المالي بعض طلاب الجامعة الجدد على الانضمام إلى قوة العمل قبل التخرج، وبالتالي فيمكن أن يحصل الطلاب الصغار على وظائف ثابته وهم

يدرسون في الجامعة فى نفس الوقت يعتبر هذا مفيدًا لأنه عندما يتخرج الطلاب يكون لديهم خبرة عملية واسعة.

نظام التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى الأرجنتين:

ويتمثل ذلك النظام في نظام التعليم العالي الأرجنتيني (SES): وله نظامان فرعيان (Andrés Santos Sharpe,٢٠١٥,p.p ١٩٤٤-١٩٤٥) :

الأول: يضم الجامعات والمعاهد الجامعية (SEU) ، والتي تركز على تدريب المهنيين المتخصصين مثل العلماء والأكاديميين.

والثاني: تضم معاهد التعليم العالي (SIES)، والتي تكون مكرسة للتدريب التقني والمهني وتدريب المعلمين.

وعلى الرغم من أن كلا النظامين الفرعيين جزء من مجال التعليم العالي في الأرجنتين، إلا أنهما لا يشتركان في فيما يتعلق بالتاريخ وظروف الإنتاج، ولذلك تختلف علاقة كل نظام فرعي بالدولة.

المحور الرابع: (المقارنة -المناظرة) أوجه التشابه والاختلاف بين مرحلة التعليم التقنى والمهنى فى بعض دول أمريكا اللاتينية:

تمهيد:

من خلال العرض السابق التعليم للتقنى والمهنى في كل من (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك) تاتى مرحلة إبراز أوجه التشابه والاختلاف في التعليم التقنى والمهنى بالدول موضوع المقارنة، ويلي ذلك توضيح لأهم القوى والعوامل الثقافية التي تقف وراء تلك التشابهات والاختلافات، ويأتي هذا التحليل وفقاً للمنهج المقارن، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الوصول إلى وضع آليات تصور مقترح لتطوير التعليم التقنى والمهنى في مصر بما يتفق مع واقعها الثقافي والاستفادة من خبرات دول المقارنة.

وعلى ضوء ما تم من وصف وتحليل لطبيعة التعليم التقنى والمهنى فى كل من (البرازيل-الأرجنتين-المكسيك) في المحور السابق، تقوم الدراسة فيما يلي بعقد مقارنة من حيث تحديد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما في ضوء القوى والعوامل الثقافية الخاصة بكل دولة، وتحديد أسباب التشابه والاختلاف وذلك من خلال عرض المحاور التالية:

أولاً : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على منظومة التعليم التقنى والمهنى فى كل من (البرازيل - الأرجنتين -المكسيك):

١. القوى والعوامل الجغرافية :

<u>فى البرازيل:</u> تُعد أكبر بلد في أمريكا اللاتينية وخامس دول العالم من حيث المساحة ؛ حيث تجاوزته فقط روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، فمساحتها الإجمالية تقدر بحوالي ٨.٥ مليون كيلومتر مربع ، وهي تمثل تقريباً ٤٧.٣ ٪ من كتلة الأرض في أمريكا الجنوبية، و تنقسم البرازيل إدارياً إلى ٢٧ وحدة اتحادية ، تشمل ٢٦ وحدة وهي دولايات، وواحدة هي المقاطعة الفيدرالية ، ويتم تجميعها في خمس مناطق: الشمال ، شمال شرق ، وسط غرب ، جنوب شرق وجنوب، تجمع هذه المجموعة مع حالات مماثلة الخصائص المادية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية، وتمتلك البرازيل قدرات طبيعية ضخمة من أراضى زراعية شاسعة وأنهار وأمطار بوفرة كبيرة، ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل: البن وبعض أنواع من الفواكه ، وكذلك أيضاً تمتلك ثروات معدنية ونفطية هائلة، وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم " Luiz Inácio Lula da Silva لويس لولا ديسلفا " وقبل الأزمة العالمية في ٢٠٠٨م، واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام ٢٠٠٣م، مما انعكس بدوره على تشجيع الاهتمام بالتعليم التقني والمهنى فزاد الإقبال على مدارس التعليم والتدريب التقنى والمهنى لاكتساب مهارة مهنية وفنية عالية للقدرة على استثمار المواد الخام والثروات الطبيعية أفضل استثمار وزيادة الأرباح للإنتاج المحلى، فهناك مناطق يرتفع بها الأرباح للإنتاج المحلى ومناطق تنخفض بها الأرباح حسب الموقع (Paulo Renato Souza ,٢٠٠٥, p.p٤٤-٤٥).

<u>فى المكسيك:</u> والتي تبلغ مساحتها ١,٩٧٢,٥٥٠ كم٢، مما يجعلها الدولة الرابعة عشر بين دول العالم من حيث المساحة الكلية، كما تضم ما يقرب من ٦,٠٠٠ كم٢ من الجزر في المحيط الهادئ (بما في ذلك جزيرة غوادالوبي النائية وجزر ريفياغيغيدو وخليج المكسيك

ومنطقة البحر الكاريبي وخليج كاليفورنيا، وتمتد حدود المكسيك على طول ٣,٢١٩ كم بين أقصى نقطتين شمالًا وجنوبًا (كتيب الإحصاءات العالمية،٢٠١٨، ص٢٣٣).

وتشترك المكسيك في شمالها بحدود طولها ٣,١٤١ كم مع الولايات المتحدة، حيث تحدد تعرجات نهر برافو ديل نورت (المعروف باسم النهر الكبير في الولايات المتحدة) الحدود من سيوداد خواريز إلى الشرق إلى خليج المكسيك، كما تحدد سلسلة من العلامات الطبيعية والاصطناعية الحدود الأمريكية المكسيكية إلى الغرب من سيوداد خواريز إلى المحيط الهادئ، أما من الجنوب فتمتلك المكسيك ٨٧١ كم من الحدود مع غواتيمالا و ٢٥١ كم من الحدود مع بليز(المكسيك، الجمعة ١٣ سبتمبر ٢٠١٩م، يمكن الاطلاع على الرابط التالى، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83#%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7)،

ويشق المكسيك من الشمال إلى الجنوب سلسلتان جبليتان تعرفان باسم سييرا مادري الشرقية وسييرا مادري الغربية وهما امتداد لجبال روكي من شمال أمريكا الشمالية، أما في مركز الاتجاه الشرقي الغربي فيعبر البلاد الحزام البركاني عبر المكسيكي المعروف أيضاً باسم سييرا نيفادا، بينما تمتد سلسلة جبال رابعة هي سييرا مادري الجنوبية من ميتشواكان إلى واهاكا(Mexico tops U.S,).

أما بالنسبة للمناخ: فتقع العديد من كبريات المدن المكسيكية في وادي المكسيك أو في الوديان المتاخمة على ٢٠٠٠ متر عموماً، ليعطيها هذا الوضع مناخاً معتدلاً على مدار العام مع متوسط درجات حرارة سنوية (بين ١٦ إلى ١٨ درجة مئوية) ودرجات حرارة باردة ليلًا طوال السنة (المكسيك، الأحد، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩م، يمكن الاطلاع على الرابط التالي، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83#cite_note-nationsencyclopedia١-١١٣)، مما جعل لديها وافر من المواد الخام لإدخالها بالصناعة، فتطلبت ذلك وجود عمالة ماهرة للوصول إلى الصناعات الجلدية الممتازة لتنافس بها عالمياً وتحقق عائد اقتصادى عالى، الأمر الذي دعم إلقاء المزيد من الاهتمام بالتعليم التقني والمهني في مراحل التعليم بها.

<u>فى الأرجنتين:</u> تقع الأرجنتين في الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية، مع البر الرئيسى أراضي ٢.٧٩١.٨١٠ قدم مربع، والأرجنتين هي ثاني أكبر دولة في أمريكا الجنوبية –بعد البرازيل، والثامنة عالمياً، وتشترك جمهورية الأرجنتين في الحدود مع تشيلي من الغرب وبوليفيا وباراغواي من الشمال وأوروغواي والبرازيل إلى الشرق (Ministerio de Industria,٢٠١٤,P.٣)، مما جعلها تتمتع بالعديد من الثروات الطبيعية التي توجد بها، وذلك أيضاً يحتاج دائماً للعمال المؤهلين الذين يمكنهم التعامل من هذه الثروات ليحققوا منها أكبر استفادة لتساعد على تقدم مجتمعهم وارتفاع معدل الدخل القومي للفرد، مما أدى بدوره إلى زيادة الإقبال على مدارس التعليم والتدريب التقني والمهني في الدولة ليحترفوا مهارة معينة وفق قدراتهم وإمكانياتهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل الصناعية والزراعية.

٢. القوى والعوامل الاقتصادية:

أدى الانخفاض الحاد في أسعار المواد الخام فى أمريكا اللاتينية إلى انخفاض الطلب الدولي على السلع التي تنتجها المنطقة، لذا تُعد السنوات بين ٢٠١٣م و ٢٠١٥م أسوأ فترة للصادرات في ثمانية عقود، ومن أجل العودة للازدهار اقتصادياً قامت معظم دول أمريكا اللاتينية بالاستثمار في التقنيات والبنى التحتية الجديدة، وتحسين عمليات الإنتاج وتنمية رأس المال البشري، مما أدى إلى انخفاض معدل الفقر في دول أمريكا اللاتينية من ٤٨ ٪ إلى أقل من ٣٠ ٪، نتيجة اتباعها للسياسات المنفذة للازدهار الاقتصادى بين عامي ١٩٩٠م و ٢٠١٥م، (CEPAL,٢٠١٥,p٢٨).

وفي ضوء ذلك يظهر تأثير العامل الاقتصادي في دول المقارنة على النحو التالى:

<u>فى البرازيل:</u> والتي تُعد من أكبر الدول اقتصاداً في أمريكا الجنوبية، حيث تصنف الثالث عشر فى الاقتصاد على العالم من حيث الناتج المحلي وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي (IMF) منذ عام ٢٠٠٤م، فكان إجمالي الناتج المحلي لها ٦٦٥ مليار دولاراً أمريكياً، مع ٩.٧ ٪ تأتي من الزراعة، ٣٧.٢ ٪ من الصناعة و٥٣.٢١ ٪ من الخدمات الأخرى، وبدأً عام ٢٠٠٤م و السنوات التالية ازدهرت البرازيل اقتصادياً حيث نمى الاقتصاد نمو بلغ ٢.٤٪ سنوياً، وكان الدافع وراء التنمية هو القطاع الزراعي الذي نما بمعدل ٣.٢٪ في المتوسط سنوياً، بينما نمت الصناعة بنسبة ١.٦ ٪ سنويا والخدمات ١.٩ ٪ مع الحفاظ على تنفيذ الخطة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في العملة (Paulo Renato Souza , op.cit , p.p٤٤-٤٥).

وتنفق الحكومة على التعليم في البرازيل ما يعادل ٥.٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي (GDP)، وهى نسبة قليلة لتمويل التعليم والتدريب المهنى فى البرازيل من أجل توفير الأجهزة والأدوات اللازمة للدورات التدريبية في المدارس الثانوية وتوفير الميزانية المناسبة القادرة على صيانة هذه الأجهزة، لذلك قامت الحكومة بإعادة توزيع المال والمسؤوليات بين الولايات وبلدياتها، حيث أقرت بأن يخصص ١٥% من الناتج المحلى لتمويل التعليم بوجه عام، ويخصص من هذه النسبة ٦٠% لدفع رواتب المعلمين ، مما انعكس بدوره بالإيجاب على ازدهار التعليم التقني والمهني ومدارسه.

<u>فى الأرجنتين</u>: ووفقًا للنتائج الرسمية للبنك الدولي لعام ٢٠١٨م، بلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد في الأرجنتين نحو ١١٤٥٢ دولاراً سنغافورياً، وبالتالى فكان دخل الفرد كبير نتيجة ارتفاع العمالة فى المجال الفنى والمهنى (كتيب الإحصاءات العالمية،٢٠١٨م، ص ٢٣٣)، لذلك كان هناك إقبال على المدارس المهنية سواء الثانوية أو التعليم العالى.

<u>فى المكسيك:</u> ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨م كان متوسط الدخل في منطقة حضرية نموذجية من المكسيك ٢٦,٦٥٤دولاراً أمريكياً، وهو معدل أعلى من دول متقدمة مثل كوريا الجنوبية أو تايوان، في حين أن متوسط الدخل في المناطق الريفية على بعد أميال فقط لم يتعد ٨,٤٠٣ دولاراً، وهو معدل مماثل للدول النامية مثل روسيا أو تركيا، لذلك كان هناك العديد من الهجرات من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث التمدن والصناعة وتوافر الخدمات وتوافر المدارس بجميع مراحلها، ومن ثم انتعشت مدارس التعليم التقني والمهني لالتحاق معظم أبناء المناطق الريفية النازحة للمدن.

٣ -القوى والعوامل السياسية:

<u>في البرازيل:</u> على مدى السنوات الـ ١٩ الماضية تغير دور الحكومة البرازيلية في التعليم تغييراً عميقاً؛ حتى الموافقة عام ١٩٩٦م على قانون (Lei de Diretrizes e Bases da Educação Brasileira LDB)، و الذى ينص على المبادئ التوجيهية الأساسية في التعليم في جميع المستويات: التعليم الأساسي والثانوي والتقني بالحكومات البلدية وحكومات الولايات والتعليم العالي من قبل الفيدرالية والجامعات الحكومية، وبعد موافقة LDB في عام ١٩٩٦م، أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد المؤسسات التعليمية، حيث كان هناك ٩٢٢ مؤسسة فى البرازيل، وبحلول عام ٢٠١٣م بلغ عدد هذه المؤسسات ٢٣٩١ منها٨٧٪ كانوا من القطاع

الخاص، حيث أن الجامعات والكليات الحكومية (المؤسسات العامة الاتحادية) تقدم تقريراً إلى أمانة التعليم العالي، ومؤسسات الدولة تقدم تقريراً إلى أمانات الدولة والجامعات الخاصة والمراكز الجامعية تكون مستقلة إدارياً ومالياً، وتكون المعاهد الفيدرالية للتعليم والعلوم والتكنولوجيا والمراكز الاتحادية للتعليم التكنولوجي هي مسؤولية أمانة MEC الفنية والتكنولوجية التعليم، ويقدم نظام S تقارير إلى الاتحادات المختلفة (اتحاد كل طبقة عاملة منها الصناعة، التجارة ، الزراعة ، النقل والتعاونيات)، الدورات الفنية بغض النظر عن التصنيف الإداري لها إلا أنها جزء من النظام التعليمي يشرف عليها مجالس التربية والتعليم لـ ٢٧ للوحدات الفيدرالية (Greice Tomasi,Israel Gottschalk,Rolando Vargas Vallejos, p.p١٨-٢٠, ٢٠١٥) ، لذا تم إنشاء مؤسسات التعليم المهنى الحكومية بموجب القانون من قبل السلطة التنفيذية واعتمدته الهيئة التشريعية، حيث تكون فى ملكية الحكومة وتصنف على أنها الاتحادية والولائية والبلدية، أما المؤسسات التعليمية المهنية الخاصة تم إنشائها عن طريق الاعتماد من وزارة التعليم وتدار من قبل الأفراد أو الكيانات القانونية (Paulo Renato Souza, op.cit ,p ٢٦)

<u>فى الأرجنتين:</u> قام المجلس الوطني للتعليم الفني (CONET) بإنشاء النظام الفرعي لإدماج العمال، وتقوم الحكومة بإنشاء مراكز للتدريب المهني فى المدارس الصناعة (وفي بعض الحالات تعتمد على المدارس الفنية نفسها وليس على مراكز التدريب) وقامت أيضاً الحكومة بالتحالف مع وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل بتحويل جامعة العمال إلى جامعة تكنولوجية وطنية لتقديم وظائف هندسية لخريجي المدارس الثانوية ، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الإدارة والإنتاج الصناعي، وبالنسبة للدور الذي لعبته النقابات حيث لعبت جميع النقابات دوراً قليلاً وتأثيرها نسبياً في التدريب المهني._-٤P.P,op.cit,Ministerio de Industria) ٥)

ومن العناصر المهمة التي تتميز بها هذه الفترة (ليس من حيث حجمها ولكن من خلال آثارها النموذجية) إنشاء المدارس الفنية المرتبطة بها، في مجال المؤسسات الصناعية أو الخدمية الكبرى، أما النقابات فقد لعبت دوراً هاماً حيث أنشأت مدارس تدريب الفنيين على نموذج الإدارة المختلطة ووفرت الشركات المعدات والمساحات اللازمة للتدريب العملي

(والتي كانت دائماً مشكلة شائكة في المدارس الفنية Martín Spinosa et Julio). Testa,٢٠٠٩,p ١٧)

كما أعدت وزارة التعليم "خطة استراتيجية للتدريب المستمر: الابتكار و التوظيف الأرجنتين ٢٠٢٠م"، والتي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للعامل الماهر، كما تتضمن الخطة قطاعات مختلفة من المجتمع مثل رواد الأعمال واتحاد المنظمات، وكان الهدف الرئيسي الذي تسعى الوزارة إلى تحقيقه من خلال هذه الخطة هو أن تصبح الخطة أداة ربط بين التدريب المستمر مع الخطة الصناعية الاستراتيجية لعام ٢٠٢٠م (PEI ٢٠٢٠)، وكان من أهم الأنشطة التي قامت بها هذه الخطة(Organización Internacional del Trabajo (OIT),٢٠١٢) :

أ- دورات التدريب المهني: التدريب المستمر الممنوح من قبل المعايير الفنية ولسد متطلبات سوق العمل.

ب- شهادة رسمية بالمهارات الوظيفية المتقدمة. شهادة خبرة للعمال.

<u>فى المكسيك:</u> فى المستوى الفيدرالى تُعد أمانة التعليم العام التابعة لوزارة التعليم والسكرتير الفرعى للتعليم العام هو المسئول الأول عن التعليم التقنى والمهنى فى المكسيك، ونظام التعليم فى المكسيك غير مركزي وتتقاسم SEP المسؤولية مع مختلف المواطنين والهيئات الإقليمية، فعلى سبيل المثال كل ولاية لها أمانة التعليم الخاصة بها ونظام تعليم ومدارس مختلفة، وحكومات الولايات مسئولة عن إدارة الدولة ومراكز الدراسات العلمية والتكنولوجية (CECyTE)، ومعاهد التدريب للعمل(ICAT)، كما توفر البلديات أيضاً خدمات تعليمية على جميع المستويات (UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, op.cit ,p٩)

وتكون المديرية العامة للتعليم التكنولوجي العالي Dirección General de Educación Superior Tecnológica) هي المسؤولة عن النظام الوطني للمعاهد الفنية التي تتألف من ٢٦٣مؤسسة: ١٢٦ معهد تكنولوجي فيدرالي، ١٣١ معهدًا تكنولوجيًا لا مركزيًا ، وأربعة مراكز إقليمية للتحسين والتطوير، ومركز متعدد التخصصات للبحث العلمي والتعليم الفني، ومركز وطني للبحث والتطوير التكنولوجي، يهدف إلى تحسين خدمات التعليم والتدريب الفني والمهني، وتعزيز الوصول إلى برامج التدريب والتعليم والتدريب التقني والمهني، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التعليم والتدريب

الفني والمهني، وتحسين هياكل الإدارة المدرسية والمؤسسية للكلية الوطنية للتعليم الفني المهني (Colegio Nacional de Educación Profesional Técnica، CONALEP) هي واحدة من المؤسسات الرائدة للتعليم والتدريب الفني والمهني وتوفر برامج التعليم والتدريب الفني والمهني وفقًا للنظام المزدوج المكسيكي أهداف أهمها: CONALEP (UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, op.cit ,p.p٩-١٠)

- تطوير برامج جديدة وفقًا لمتطلبات سوق العمل.
- تحديث المناهج والمعدات التعليمية.
- خفض معدل التسرب المدرسي.
- تنفيذ استراتيجيات لتطوير برامج المنح الدراسية للطلاب.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.
- تعزيز الروابط مع القطاع الصناعي لخفض معدل البطالة.

٤ -القوى والعوامل الاجتماعية:

<u>فى البرازيل:</u> بالنسبة لعدد السكان في البرازيل فكان حوالي ١٧٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤م، وبلغ هذا العدد عام ٢٠١٦م نحو ٢٠٥.٧١٣.٠٠٠ نسمة من مختلف الأعراق، حيث تحتل البرازيل المرتبة الأولى من حيث التعداد السكاني بين دول قارة أمريكا الجنوبية و أهلها، ذلك لأنها تصنف فى الترتيب الخامس فى الكثافة السكانية على مستوى العالم، ومع ذلك فإن هذه الكثافة قليلة جداً بالنسبة لمساحتها الإقليمية، حيث يتركز معظم السكان في المناطق الحضرية (٨١.٢٪) من إجمالى سكانها (Paulo Renato Souza, op.cit,p٤٥).

ومنذ عام ٢٠٠٧ م ، لم يتلق سوى ثلاثة أرباع مجموع السكان في سن العمل وكان حوالي ٤ % من السكان يتلقون التدريب بينما كان ٢٢ % منهم يحصلون على التدريب المهني الرسمي أما المستفيدون حالياً من التدريب، فقد تركزوا بشكل غير مفاجئ في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ عامًا، حيث بلغت النسبة ٦.٥ % (Alexandre de Freitas Barbosa ,٢٠١٥,p١٤)، ولكن زادت هذه النسبة بشكل كبير بعد الانفتاح والتطورات التكنولوجية التي تميزت بها السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حيث تطلب سوق العمل

العمال المهرة من ذوي التعليم العالي، وذلك لتتلاءم مع الصورة الجديدة التي يتطلبها إدخال التقنيات الجديدة واحتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار (Brazil- Education and Training) يمكن الاطلاع على الموقع التالي https://www.export.gov/article?id=Brazil-Education

في الأرجنتين: السكان: تتيح تحليلات سوق العمل فى فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، حيث كانت قوة العمل أقل من خمسة ملايين شخص، هناك زيادة قدرها مليون عامل في القطاع الصناعي، ويشارك ١/٥ القوى العاملة المتاحة في الصناعة، كما أن عدد الأشخاص الذين يهاجرون من المقاطعات والمناطق الريفية إلى العمل في الصناعة فى تزايد دائم، مما أدى إلى تزايد أعداد الطلبة فى مدارس التعليم المهنى لاكسابهم المهارات اللازمة للعمل فى مجال الصناعة (Martín Spinosa et Julio Testa, op.cit,p١٥)

ثانياً: التحليل المقارن:

وبعد إجراء عمليات المقارنة بين نظم التعليم التقني والمهني في دول المقارنة، تأتي مرحلة التعميم في هذا الجزء للحديث عن أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدول؛ حيث يبرز التشابه بين دول المقارنة الثلاث (البرازيل-المكسيك- الأرجنتين) من حيث الموقع الجغرافي الواحد؛ فالدول الثلاث تقع تحت مسمى دول أمريكا اللاتينية، ويجمع بينها مستوى اقتصادى واحد أو متقارب بسبب تمتعهم بالعديد من الثروات الطبيعية والمواد الخام، مما انعكس بدوره على تشجيع الاهتمام بالتعليم التقني والمهني، فزاد الإقبال على مدارس التعليم والتدريب التقنى والمهنى لاكتساب مهارة مهنية وفنية عالية الكفاءة لتتمكن العمالة الماهرة من الاستثمار الأمثل لهذه الثروات، مما أدى بدوره إلى تقدم وارتقاء مجتمعهم.

في حين يبرز الاختلاف بين هذه الدول في طبيعة مؤسسات التعليم التقني والمهني بكل منها؛ حيث اهتمت كل من البرازيل والمكسيك بالعمل على تطوير مؤسسات وهيئات التعليم التقنى والمهنى على مستويين هما: مستوى التعليم الثانوي والتعليم الجامعي معاً، من خلال إعداد برامج عمل فى المرحلة الثانوية، وتقديم دورات على مستوى التعليم الجامعي، أي شمل الاهتمام مراحل التعليم قبل وبعد الجامعي.

في حين اقتصر اهتمام دولة الأرجنتين بالاهتمام بالتعليم التقني والمهنى على مستوى مؤسسات التعليم العالي والجامعي دون التعليم قبل الجامعي، بحيث يكون فرعان: الأول: يهتم

بتدريب المهنيين المتخصصين مثل العلماء والأكاديميين، والثانى: اقتصر اهتمامه على تدريب المعلمين.

واقع التعليم التقنى والمهنى فى مصر:

باستقراء واقع الحال في مصر، حيث تعود نشأة هذا النوع من التعليم فيها تحت مسمي التعليم الفني والمهني إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ثم تزايد الاهتمام بهذا القطاع مع مرور الزمن وصولاً إلى الفترة الحالية، حيث توسع التعليم الفني بسبب ازدياد الطلب على العمالة الماهرة، ومن أهم خاصيات التجربة المهنية، اعتماد نظام التعليم المهني المزدوج بين مؤسسات التدريب وقطاعات الإنتاج (مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني، مرجع سابق، ص٤٤).

ولهذا يوصي الباحثون دائماً بضرورة تغيير سياسة القبول في التعليم الثانوي الفني الذي يجعل من مجموع الطالب معياراً وحيداً للالتحاق، وكذلك لاختيار التخصص في ما بعد، دون اعتبار لميوله ورغباته، حيث يلتحق الطالب بالشعبة التي أوصله إليها مجموعه من دون أن يعرف طبيعتها أو أهميتها أو المهن التي تُعده للعمل بها بعد التخرج، لذلك من المهم أن يكون هناك تحديد وتوصيف للمهن التي يُعد لها كل قسم أو شعبة، مع ضرورة إدخال جوانب فنية ومهنية ضمن خطة الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لمساعدة التلاميذ على اكتشاف ميولهم ومهاراتهم وتوجيههم للاختيار الدراسي المناسب في المراحل التعليمية اللاحقة. وهو ما يعني أن إصلاح التعليم الفني وتطويره مرتبطان بإصلاح وتطوير المنظومة التعليمية بأكملها (علام، ٢٠١٤).

تمويل التعليم الفنى والبرامج التدريبية في مصر:

يعتبر تمويل التعليم المهني والتقني من أهم عناصر متابعة وتقييم النظام والمصدر الأساسى الذي يجب توفيره لتطوير التعليم والتدريب المهني وتحسين نوعيته ومخرجاته وارتباطه مع احتياجات سوق العمل، ولهذا جاءت محاولة إصلاح التعليم التقنى والمهنى بتمويل مشترك بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبى، حيث بدأت "الحكومة المصرية مع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ برنامج الإصلاح الثاني للتعليم الفني و التدريب المهني في عام ٢٠١٣م ، والذى انصب كل تركيزه على إصلاح المدارس الثانوية الفنية، فجاءت المطالب لتنمية المهارات في مصر واسعة لتضم كلاً من القطاعين الرسمي وغير

الرسمي من الاقتصاد والتعليم والاحتياجات التدريبية لجميع الأفراد، ليس فقط الشباب في التعليم النظامي – و الاستراتيجية تعني بالإصلاح الشامل والمنهجي بغرض بناء المهارات فجميع القطاعات الاقتصادية وخلق فرص مناسبة لهؤلاء الذين يتطلعون إلي الازدهار والتماسك الاجتماعي في مصر(استراتيجية برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر، مرجع سابق،ص٦)، ومن ثم قام الاتحاد الأوروبى بالعديد من المبادرات لتحسين الروابط بين سوق العمل والتعليم التقنى والمهنى فى مصر من خلال برنامج إصلاح التعليم التقني والمهني بتمويل مشترك من الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبى حيث زاد التركيز على التدريب في مجال إقامة المشاريع الخاصة، وقد قدمت الجامعة الأمريكية مجموعة من المبادرات، وبعد زيارة الرئيس أوباما إلى القاهرة في عام ٢٠٠٩م زادت المساعدات المتاحة لتعزيز المشاريع الخاصة، و بين مرصد ريادة الأعمال العالمي أن مصر بها واحد من أعلى معدلات رجال الأعمال الشباب (تقرير تنمية الموارد البشرية المصرية،٢٠١٠م)

التحديات المؤثرة فى التعليم الثانوى الفنى فى جمهورية مصر العربية :

يواجه التعليم الثانوى الفني بمصر في الوقت الراهن العديد من التحديات العالمية والمحلية، نظراً لما يتميز به العصر الحالى من سرعة التغير فى مجالات الحياة كافة: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والتقنية والتكنولوجية، وماتفرضه هذه التحديات السريعة والمتلاحقة على التعليم الثانوى الفنى من مطالب جديدة ينبغى الوفاء بها ويتم توضيحها فيما يلي (شرارة، ٢٠١٦، ص٦٥٥):

١. العولمة الاقتصادية وانعكاساتها، وما تفرضه العولمة من متطلبات جديدة يستلزم على التعليم الفنى الوفاء بها التي من بينها:
   - تزويد الطلاب بالمهارات التى تكسبهم القدرة على مواجهة التغييرات المختلفة فى قطاع الصناعة وسوق العمل والتعامل مع العولمة بصورة إيجابية.
   - تزويد الطلاب بالمهارات التى تساعدهم على النجاح فى سوق العمل، ومنها المهارات الفنية والمهنية.
   - تزويد الطلاب بمهارات التواصل مع الآخرين وتطوير الذات وتنمية قدراتهم بما يواكب التغيرات الحديثة.
٢. نظم التدريب المهني والتقني النظامي وغير النظامي:

حيث ما تزال دورات التدريب الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني قائمة إلى حد بعيد على المؤسسات، وتكاد لا تمت بصلة إلى احتياجات سوق العمل، حيث في الأعوام الأخيرة تم تسليط الضوء بشكل أكبر على تطوير أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني المتصلة بالصناعات، مما من شأنه تعزيز الشراكة بين الصناعة ومراكز التدريب، وحيث يفترض أن تهدف هذه الممارسات إلى تطوير وسائل بديلة لتوفير التدريب على المهارات العملية، كما سوف يكون لها أثر واضح على إصالح المناهج.

وفي الوقت الراهن، يتضمن التدريب غير النظامي التدريب من خلال المرفقات الصناعية مثل النظام المزدوج والتلمذة الصناعية، والتدريب أثناء الخدمة، وإعادة تدريب العمال (مركز اليونسكو،٢٠١٢، ص٧).

ويؤكد بعض المعنيين بشأن التعليم في مصر وجود جدل حول دور التعليم الفنى والتدريب المهنى كأداة تقليدية لمعالجة الفشل فى التعليم العام ولتشجيع الاندماج الاجتماعى حول التعليم الفنى والتدريب المهنى كبرنامج ديناميكى لتعزيز الاتصال القائم على المعرفة وتحسين القدرة التنافسية وكفاءة المؤسسات وإعداد استراتيجية للتعليم الفنى والتدريب المهنى منذ عام ٢٠٠٩م تسعى إلى تخطى هذا الانقسام (حسانين،٢٠١٨م، ص ص ٩-١٠).

أهداف استراتيجية إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى حتى عام ٢٠٣٠م:

والتي تبلورت أهمها فيما يلي-(Ministry of Education,٢٠١٧,p.p.١٥٠ ١٥١):

- **تحسن جودة نظام التعليم الفني والتدريب ما يوافق النظم العالمية: والتى تتطلب تطوير منظومة تعليم مهني وفني وتدريب، متكاملة ومتطورة، وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل، وضرورة تعريف المتعلم والمتدرب لمهارات العمل المطلوبة فى سوق العمل.**
- **إتاحة التعليم للجميع دون تمييز: والتى تتضمن تحقيق الاتصال بين المدارس الفنية ومراكز التريب وأى شخص فى المجتمع يريد الالتحاق بالتعليم الفنى، تحسن نظرة المجتمع للتعليم التقنى والمهنى وتدنى المكانة الاجتماعية لهم.**

- **تحسن تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني والتدريب: بمعنى أن يكون هناك علاقة ديناميكية بين الطلاب الخريجين وسوق العمل، وتحسين وضع مصر بين المؤشرات العالمية فى هذا النوع من التعليم.**

المحور الخامس: التصور المقترح

على ضوء ما تم عرضه من أدبيات في الإطار النظري، وكذلك العرض المفصل لتجربة كلٍ من البرازيل والمكسيك والأرجنتين في مجال التعليم التقنى والمهنى، يأتي هذا المحور ليعرض مجموعة من الآليات المقترحة التي يرجى أن تمثل خطوة إيجابية في تطوير التعليم التقنى والمهنى فى مصر في ضوء خبرة دول المقارنة (البرازيل–المكسيك–الأرجنتين) في هذا المجال.

ومما سبق يتبين لنا مدى الجدية التي تسعى خلالها الإدارة المصرية في مواكبة التطور الحادث عالمياً في مجال التعليم التقنى والمهنى، حيث تم رصد بعض معوقات التعليم التقنى والمهنى فى مصر، ولهذا يأتي المحور التالي والذي من خلاله تقترح الدراسة تصوراً مقترحاً آمل أن يساهم في تحسين وتطوير التعليم التقنى والمهنى فى مصر والتغلب على المعوقات التى تم رصدها على ضوء الاستفادة من خبرة كل البرازيل–المكسيك–الارجنتين لما لهم من خبرة في هذا المجال.

وعلى ذلك تتحدد محاور هذا المحور فيما يلي:

أولاً: أهداف التصور المقترح.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح.

ثالثاً: طبيعة التصور المقترح لتطوير التعليم الجامعي بمصر.

رابعاً: متطلبات تنفيذ الآليات المقترحة.

خامساً: بعض الصعوبات/المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ هذه الآليات.

سادساً: مقترحات التغلب على المعوقات المتوقعة.

وفيما يلي عرض لهذه المحاور تفصيلاً:

أولاً: أهداف التصور المقترح:

ويشتمل التصور المقترح على مجموعه من الأهداف الواقعية المحددة التي تتسم بالمرونة والقابلية للتعديل، والتي من أهمها ما يلي:

١. توفير القوى العاملة الماهرة فى مصر.
٢. تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التدريب المستمر.
٣. توفير العمالة الفنية المدربة وفقاً لمعايير الجودة العالمية لتوفير احتياجات المشاريع القومية الكبرى والاستثمارات التجارية، والصناعية، والزراعية بمصر وخارجها.
٤. تدريب المتخصصين على أنشطة متنوعة في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات الزراعية ليتمكنوا من تدريب الطلاب فى مراكز التدريب لمدارس التعليم التقنى والمهنى، والكليات التكنولوجية.
٥. تدريب المهنيين نظرياً وعملياً فى نفس الوقت، مع الاهتمام أكثر بالتدريب العملى.
٦. تعزيز التعليم العلمي والتكنولوجي كعنصر أساسي لتحويل مصر إلى مجتمع المعرفة.
٧. توفير خدمات تعليمية متميزة من أجل تزويد الأفراد بالمهارات والكفاءات التي تمكنهم من المشاركة الإيجابية في سوق العمل.

ثانياً : منطلقات التصور المقترح :

يمكن تصنيف منطلقات الآليات المقترحة لتحسين وتطوير التعليم التقنى والمهنى فى مصر، إلى منطلقات نظرية مستمدة من واقع الدراسة النظرية، ومنطلقات محلية تتواءم مع البيئة المصرية ومستمدة من واقع التعليم التقنى والمهنى فى مصر، وهي كما يلي:

١ -المنطلقات النظرية:

وتتبلور أهم المنطلقات النظرية للتصور المقترح فيما يلي:

- توزيع فرص التعليم التقني والمهني والمؤسسات والمرافق بين الفئات الاجتماعية المختلفة بحيث يراعي توزيعها بين المناطق الجغرافية.
- اعتماد نظام لمتابعة الخريجين من مؤسسات التعليم التقني والمهني في مواقع العمل للوقوف على مدى إيفاء المناهج الدراسية والبرامج التدريبية للتعليم المهني لاحتياجات حقل العمل.
- التعاون والتنسيق بين المدارس المهنية والقطاع الخاص لتدريب الخريجين في المصانع والورش.
- إرساء شراكة فاعلة بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل والجهات الأخرى ذات العلاقة لتشمل رسم سياسات والتخطيط والتنفيذ والتقييم لبرامج ونشاطات التعلم التقني

والمهني وتوفير تسهيلات لتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

- **اعتماد منهجية الدراسات والبحوث التطويرية لأنظمة وبرامج التعليم التقني والمهني والتدريب المهني التي من شأنها أن تساعد استقطاب نوعية جيدة من مخرجات المرحلة الأساسية.**
- **تطوير التشريعات اللازمة والبحوث التطويرية لأنظمة وبرامج التعليم التقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات الجودة الشاملة، وتتيح لخريجيه الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والجامعي.**
- **اعتماد معايير مهنية للتدريب تعكس متطلبات سوق العمل المحلي من جهة وتتوافق والمعايير الدولية من جهة أخرى، وتطوير الآليات لضبط وضمان الجودة في أنظمة وبرامج التعليم المهني لتشمل المدخلات والعمليات والمخرجات.**
- **تطوير نظم صيانة الأجهزة والمعدات ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية والتأمين ضد الحوادث في الورش الخطرة.**
- **اعتماد مسارات جديدة للتعليم المهني –كالتعليم الموازي والمتناوب –تتيح للطلبة من خريجي المرحلة الأساسية العليا مواصلة دراستهم المهنية والجمع بين العمل والدراسة.**
- **اعتماد مبدأ التدريب الميداني للطلبة أثناء الدراسة وخلال العطل الصيفية تعريض الطلاب لتجربة العمل الحقيقي خلال فترة تعليمهم) ليتعرف الطالب مسبقاً بواقع التكنولوجيا المحلية وواقع العمل وظروفه ليكون أكثر استعدادًا وتقبلاً للحياة العملية بعد تخرجه.**
- **إعداد خطط وبرامج للتوعية المهنية وآلية تنفيذها بمختلف الوسائل الإعلامية والمرشدين المهنيين وغيرهم وتنظيم زيارات لطلبة المدارس الأساسية للثانويات المهنية لتعزيز مفهوم التعليم والتدريب المهني في المجتمع ولتحسين النظرة المجتمعية للتعليم المهني من خلال بيان أهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**
- **سن التشريعات والقوانين التي تمكن مدارس التعليم التقني والمهني من تقديم خدمات إنتاجية مدفوعة للمجتمع المحيط.**

- **تحسين طرق التعليم المتبعة واستخدام الوسائل والأساليب المتنوعة التي من شأنها تسهيل عملية التعلم وغلبة الجانب العملي على النظري مع مراعاة طبيعة التخصص.**
- **دعوة القطاع الخاص من مشاركة فاعلة لتمويل قطاع التعليم المهني لجعل التمويل مسئولية مشتركة بين الحكومة والجهات المستفيدة من مخرجات التعليم التقني والتدريب المهني.**
- **توفير الإقامة الداخلية وما يتعلق من خدمات كتوفير وجبات وغيرها، خاصة في حالة عدم إمكانية نشر المدارس في كل محافظة كما هو الحال في المدارس الزراعية والفندقية لتحفيز الطلاب واستقطابهم لهذا النوع من التخصصات.**
- **اعتماد مادة التربية المهنية والتكنولوجيا كمادة أساسية ضمن الخطة الدراسية في مرحلة التعلم الأساسي، كخطوة تهدف إلى تكوين اتجاهات نحو العمل اليدوي واحترام العاملين، وتتيح الفرصة للطلبة لاكتشاف ميولهم وقدراتهم المهنية، وتسهل اختيارهم لمهنة المستقبل.**

٢ - المنطلقات المحلية:

تتحدد أهم هذه المنطلقات التي تحكم بناء الآليات المقترحة لتحسين وتطوير التعليم التقنى والمهنى بمصر في ضوء خبرة كل من البرازيل والمكسيك والارجنتين في هذا المجال من خلال النقاط الآتية:

- **تطوير قدرة نظام التعليم المهني للاستجابة للتغيرات العالمية.**
- **الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية والدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً متقدمة في توجيه أعداد كبيرة من مخرجات المرحلة الأساسية نحو قنوات التعليم المهني.**
- **دعوة مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) إلى تبني برامج تقنية مبنية على احتياجات سوق العمل بحيث تسمح لخريجي المدارس المهنية الالتحاق بهذه البرامج وفق تخصصاتهم.**
- **دعوة إدارة المناهج العامة لإنتاج مناهج مرنة تتجاوب مع التغيرات السريعة والدائمة في التقنيات المستخدمة في سوق العمل أو من خلال تجديد المناهج بصورة دورية بناء على التغذية الراجعة من سوق العمل ومتابعة الخريجين.**

- إتاحة الفرصة لمؤسسات القطاع الخاص وأصحاب العمل في المساهمة في إعداد المناهج المتعلقة بالتعليم المهني لنقل احتياجات السوق إلى هذه المناهج.

ثالثاً: طبيعة التصور المقترح لتحسين وتطوير التعليم التقنى والمهنى بمصر:

وتنطلق طبيعة هذا التصور المقترح من خلال الاستفادة من تجربة كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين في مجال التعليم التقنى والمهنى لما لهم من خبرة طويلة فى هذا الشأن، ويتمثل هذا التصور في خطوتين هما:

١. إنشاء أفرع لشركات القطاع الخاص كمراكز للتدريب المهنى داخل مدارس التعليم التقنى والمهنى الثانوى.
٢. إعداد برنامجاً خاصاً بالجامعات المصرية تكون مسئولة عن عقد دورات للمهن الفنية والهندسية وتمنح بموجب اجتيازها شهادات معتمدة تعادل درجة البكالوريوس.

وفيما يلي يمكن توضيح الخطوتين السابقتين بشئ من التفصيل:

الخطوة الأولى: مراكز التدريب المهنى داخل مدارس التعليم التقنى والمهنى الثانوى:

وفيما يلي توضيح للهيكل التنظيمي لهذه المركز التدريبة المقترح إنشائها داخل مدارس التعليم المهني الثانوي:

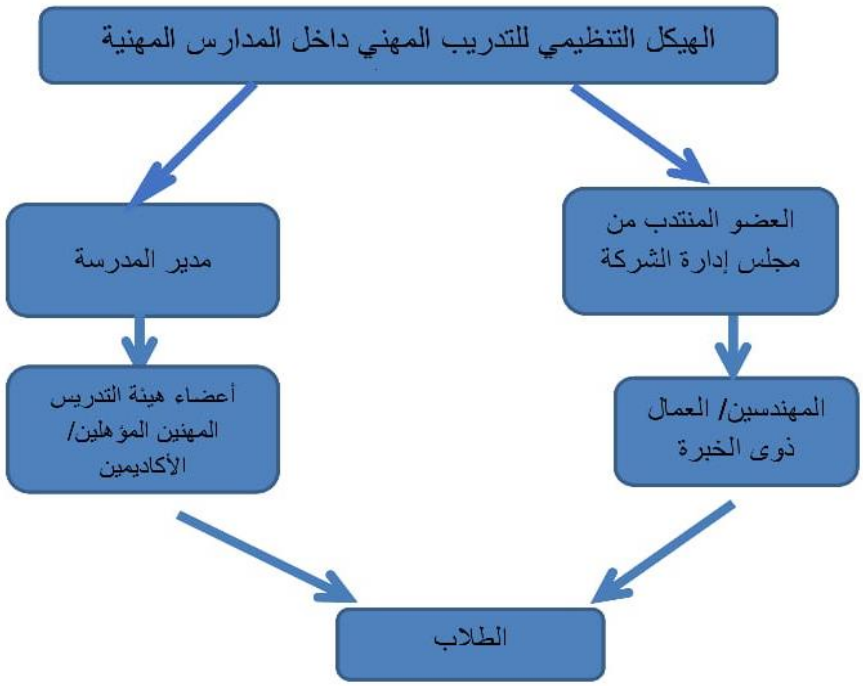

شكل رقم (١)*

وعلى ضوء الشكل السابق يتبين المخطط الإداري للمدارس المهنية الثانوية الملتحق بها أفرع للشركات الصناعية المقترح الذي يمكن إيضاحه على النحو التالي:

١- العضو المنتدب من مجلس الممثل لإدارة الشركة الرئيسية: وهو الممثل الرسمى للفرع الرئيسى للشركة، والذي يقوم بإعداد تقارير عن عمل الفرع فى المدرسة ويقوم برفعها إلى مجلس الإدارة، وهو المسئول الأول عن جذب اهتمام الطلبة لأهمية هذا التدريب ودوره فى تمكنهم من التخصصات المختلفة، وتنفيذ السياسة العامة للتدريب المهنى وفق خطة الشركة، القدرة على تسويق المنتجات التى تنتجها المدرسة المهنية، ومحاولة تسويق

* الشكل من تصميم الباحثة.

الخدمات والمنتجات دولياً، وتوفير الحافز المادى والمعنوى للمهندسين والعمال فى الشركة ليكون لديهم دافع فى تعليم وتدريب الطلاب، وهو يفترض أن يكون أكثر الأفراد قدرة على التعرف على احتياجات سوق العمل ومتطلباته، وتوفر فرص عمل للطلاب الخريجين بعد تمكنهم من اكتساب المهارة المناسبة.

٢- المهندسين والعمال ذوى الخبرة: وهم المسئولين عن الإشراف على صيانة الأجهزة التى يتدرب عليها الطلاب، ويقدمون العون للطلاب الجدد فى التدريب المهنى، وشرح آلية عمل كل جهاز وميكنة للطلاب وفق المهارة المتخصص بها، وكذلك تزويدهم بقاعدة بيانات هامة عن الإنتاج اليومى لكل جهاز، ومحاولة الكشف عن الطلاب المتميزين ولديهم ملكة فى اكتساب المهاره وإتقانها، ورفع التقارير عن الطلاب للعضو المنتدب من الشركة وتقييم الطلاب فى التدريب المهنى وفق معايير محددة (الانتظام فى الحضور، تقبل التغذية الراجعة من ذوى الخبرة، الالتزام بالمعايير).

٣- مدير المدرسة المهنية: وهو المسئول الأول عن نشر ثقافة التدريب المهنى داخل المدارس، وتوعية الطلاب بأهمية التدريس لاكتساب المهارة والتطبيق العملى للمواد الأكاديمية والنظرية، وتبسيط المناهج الأكاديمية والاهتمام بالتدريب المهنى، حيث يحتل على الأقل ٦٠% من إجمالى المناهج، ويقوك كذلك بتهيئة المناخ والظروف المحيطة بالطلاب مما يسهل من عملية التعامل مع الآلات والأجهزة وفهم التدريب لاكتساب المهارة المطلوبة.

٤- أعضاء هيئة التدريس المهنيين والأكاديميين: وهم في العادة يكونوا مساعدين للمهندسين والعمال فى تدريب الطلاب الميدانى، حيث يشاركون فى تحديد المناهج التطبيقية ومحاولة تبسيطها بالتطبيق العملى، أما اعضاء هيئة التدريس الأكاديميين فيكون دورهم أقل فى شرح المواد النظرية.

٥- الطلاب: وهم مخرج العملية التعليمية فى هذه المدارس، فلابد من اكتسابهم واتقانهم مهارة معينة فى أى من التخصصات المختلفة ليخرج إلى سوق العمل قادر على سد احتياجاتهم ومتطلباتهم،

الخطوة الثانية: إعداد برامج خاصة بالجامعات المصرية تكون مسئولة عن عقد دورات للمهن الفنية والهندسية وتمنح بموجب اجتيازها شهادات معتمدة تعادل درجة البكالوريوس.

ويتم تحقيق هذا المقترح على النحو التالي:

أ- من حيث الأسس القائم عليها العمل بدورات البكالوريوس للمهن الفنية والهندسية المقترحة (دورات التعليم والتدريب التقني والمهنى):

وتقترح الدراسة الحالية هنا مجموعة من الأسس والآليات التي ترى أن يستند عليها العمل بهذه الدورات التكنولوجية والمهنية في ضوء خبرة دول المقارنة، والتي من أهمها ما يلي:

- توفير حوافز للطلاب عن طريق تهيئة الفرص التي تتيح لهم استكمال دراستهم بالانتقال إلى التعليم العالي.
- تحويل وتبسيط لنظام التعليم المهني لإيجاد مسارات جديدة تؤدي إلى الالتحاق بالتعليم العالى.
- اتخاذ جميع الإجراءات التشريعية أوغيرها من التدابير اللازمة لوضع المبادئ المنصوص عليها لتطبيق دورات البكالوريوس للمهن الفنية والتقنية فى مصر موضع التنفيذ.
- وتيسير سبل التنقل بين مسار التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ومسار التعليم العالي، وذلك من خلال جعل مؤسسات التعليم العالي تتيح شروطاً مرنة للالتحاق بها، وتقدم برامج لاكتساب درجات التخصص الفني، وتحسين جودة مواد التدريس وإجراء إصلاحات للمناهج الدراسية، والتوسع في إتاحة فرص التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني داخل النظام التعليمي أو في أماكن العمل.
- أن تخضع المعايير والقواعد الموصى بها دولياً لتقييم مستمر لهذه الدورات عن طريق البحث المتواصل في فعالية تطبيقها في كل بلد ورصد فعالية ذلك التطبيق.

- **تطوير سياسات القبول لتتمشى مع أهداف التعليم التقني والمهني وتقوم على أساس قدرات وميول الطلبة في الالتحاق بفروع التعليم المهني واعتماد اختبارات مقننة.**
- **أن يكون التعليم الفني والمهني متاًحا للجميع، ويكون التعليم العالي متاحاً على قدر المساواة للجميع تبعاً لكفاءتهم المهنية.**

من حيث الهيكل الإداري المقترح للمسئولين عن تنفيذ هذه الدورات:

شكل رقم (٢)*

وعلى ضوء المخطط السابق يتبين أن هذه الدورات المقترحة تكون تحت إشراف الجهات المسئولة عن التعليم (مجلس أمناء الكليات التكنولوجية–ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى–ووزارة العمل والقوى العاملة)، مما يدل على أن الشهادات التى سوف يحصل عليها خريجين هذه الدورات سوف تكون معتمدة من المجلس الأعلى للجامعات وتكون مثل شهادات البكالوريوس فى الكليات العليا.

* الشكل من تصميم الباحثة.

- من حيث الهيكل الإداري بدورات البكالوريوس للمهن الفنية والهندسية (دورات التعليم والتدريب المهنى):

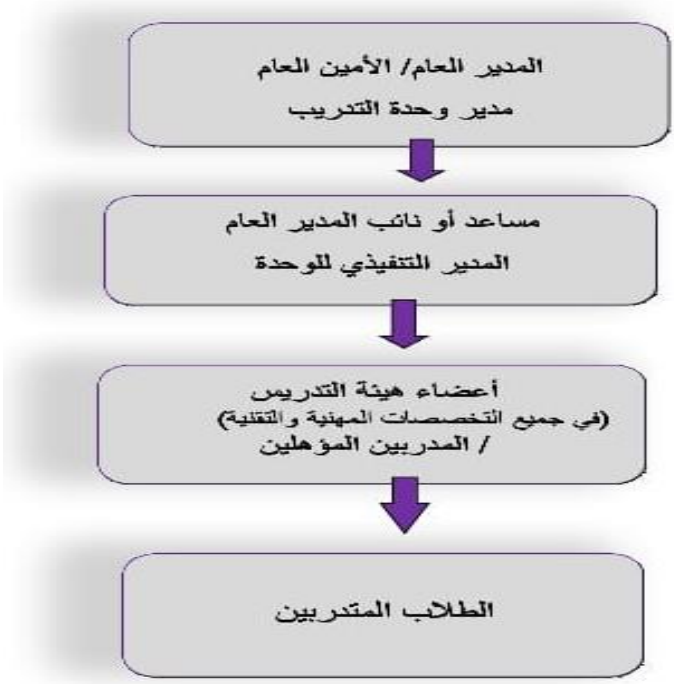

شكل رقم (٣)*

وعلى ضوء الشكل السابق يتبين المخطط الإداري بدورات البكالوريوس للمهن الفنية والهندسية المقترح، والذي يمكن إيضاحه على النحو التالي:

١- المدير العام/ الأمين العام (مدير وحدة التدريب): وهو المشرف العام لهذه الدورات ويرسم السياسة العامة للدورات ويقوم بتقسم العمل والمسئوليات على مختلف الأقسام، ويحدد الصلاحيات للمسئولين ويحدد العلاقات بينهم، كما ترفع إليه التقارير من نائبة للتعرف على سير العمل داخل الأقسام المختلفة، ويقوم بتقديم دورات باستمرار لأعضاء هيئة التدريس ليكونوا على دراية بالتغيرات فى هذا المجال، كما يحرص دائماً على توثيق العلاقات بين المدارس الثانوية المهنية والتقنية وبين الجامعات التكنولوجية لتشجيع الطلاب على الالتحاق بمثل هذه الدورات لتزيد من كفاءتهم ومهاراتهم، كما

* الشكل من تصميم الباحثة.

يتولى عقد ندوات تعريفية فى المدارس الثانوية المهنية للطلبة حول طبيعة دورات البكالوريوس للمهن الفنية والهندسية، كما يحرص على نشر ثقافة التعليم المهنى والتقنى ويبين مكانته المرتفعة وأهميته فى رفع الاقتصاد ودوره في رفع مستوى المعيشة للأفراد أنفسهم عند تمكنهم من مهارة معينة.

٢- مساعد/ نائب المدير العام (المدير التنفيذى للوحدة): والذي تفوض إليه جميع صلاحيات المدير العام ويقوم بتنفيذ جميع التعليمات التى صدرت من الإدارة العليا ويكون مسئولاً عن توزيع المقررات التى تدرس داخل الأقسام فى الوحدات التدريبية، مع مراعاة ما مدى الخبرات السابقة لدى الطلاب فى هذا المجال، ومحاولة استقطاب أعضاء هيئة التدريس الكفء والمهرة، كما يهتم بالتركيز على الناحية العملية والتطبيقية أكثر من الناحية الأكاديمية.

٣- أعضاء هيئة التدريس فى جميع التخصصات المهنية (المدربين المؤهلين): ويجب أن يكون لديهم الحافز القوى للتدريس فى مثل هذه الدورات ومراعاتهم من الناحية المادية والمعنوية، وأن يكون لديهم قاعدة معلومات قوية كلاً فى مجال تخصصه لكي يكون قادراً على أن يزيد من مهارة الطلبة، بحيث يتم إعداد الطلبة من الناحية المهنية للأعمال التي تتطلب مسئوليات متغيرة على الدوام من حيث المعلومات والاستراتيجيات المعتمدة فى مجال العمل، كما يقوموا بتقييم الطلاب خلال الدورات لتأكدهم من تحقيق أهداف الدورة.

٤- المتدربين (الطلاب): ويجب عليهم أن يؤمنوا بأهمية دورهم فى الحياة، حيث يتم قبولهم فى هذه الدورات بناء على امتحان اجتياز للقدرات للتعرف على المهارة التى تميز كل طالب لتوجيه نحو التخصص السليم.

رابعاً: متطلبات تنفيذ آليات التصور المقترح:

تشير الدراسة إلى بعض الجوانب التي يفضل الأخذ بها عند بداية العمل بهذا التصور المقترح بشكل يهدف إلى تحسين وتطوير التعليم التقنى والمهنى بعد الاستفادة من خبرات دول المقارنة في هذا المجال، وتتمثل هذه المتطلبات التي يجب الأخذ بها فيما يلي:

- بناء ثقافة جماهيرية عريضة داعمة لهذا النوع من التعليم، من خلال مشاركة القيادة السياسية والتعليمية والإعلامية في نشر ثقافة التعليم التقني والمهني بين مختلف

فئات المجتمع من خلال وضع الاستراتيجيات الإعلامية اللازمة لإحداث التغير المطلوب نحوه حتى يتم تشجيع الطلاب للالتحاق به سواء على مستوى التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي.

- أن تكون لهذه المناهج الدراسية المقدمة سواء بمراكز التدريب المدرسية أو الدورات الجامعية المقترحة خاصة بها ومختلفة عما يحصل عليه الطلاب فى التعليم الفنى والمهنى التقليدي، ويكلف بإدارتها والإشراف عليها وزارتي التعليم والتعليم العالي على نحو نظيرتها بالبرازيل والمكسيك.
- يعد الاعتراف الأكاديمي متطلباً هاماً في تطبيق هذه البرامج المدرسية والدورات بالجامعة، إذ أن جودة مناهج وإدارة هذه الدورات تعكس جودة الخدمات والمنتجات التى يقدمها خريجين هذه الدورات ويكونوا قادرين على التنافس العالمى بهذه المنتجات.
- إقرار نظام اعتماد موحد ومعايير واضحة معترف بها لتقييم أداء الطلاب بهذه البرامج والدورات تحفزهم للحصول على استمرار الدراسة بها للوصول للماجستير والدكتوراه فى الدورات المهنية والتقنية، وإصدار شهادات خاصه تكون معتمدة مثل مجلس توحيد الكفاءات والشهادات فى المكسيك، والهيئة الوطنية للتدريب الصناعى فى البرازيل.
- وضع أطر وطنية للمؤهلات والاعتراف بالتحصيل التعليمي السابق، مع إيجاد آليات وإتاحة الفرص للاعتراف بعمليات التعلم التجريبية وإقرار قيمتها، فضلاً عن مكافأة وتحفيز جميع العاملين في سياق التعلم مدى الحياة.
- توسيع قاعدة تمويل التعليم التقني والمهني لتكون قادرة على إعداد مثل هذه البرامج والدورات نظراً لتكلفتها العالية لما تحتاجه من آلات ومعدات خاصة.
- ينبغي أن يكون لجميع الوزارات والإدارات (الوزارات المسؤولة عن التعليم أو العمل أو العلوم) دوراً ومسؤولية كبيرة في حشد الموارد اللازمة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لأنها أكثر الوزارات إدراكاً لاحتياجات سوق العمل.

ومن خلال ما تقدم يمكن توضيح أهم متطلبات آليات تطوير التعليم التقنى والمهنى بمصر-التي تم عرضها فيما سبق -وفقاً لما تقترحه الدراسة على ضوء الاستفادة من خبرة دول المقارنة (البرازيل-المكسيك-الأرجنتين) من خلال:

- **الوعي بأهمية التعليم التقني والمهني فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية للدولة.**
- **تشجيع الطلاب على إكمال مسيرتهم التعليميه فى المجال التقني والمهني، فإن التعليم فى هذا المجال يكون مدى الحياة.**
- **لابد من وجود إدارة وتخطيط جيد لتطبيق هذه الدورات فى الجامعات التكنولوجية.**
- **وجود دعم من جميع الوزارات (وزارة التعليم العالى-البحث العلمى-ووزارة العمل) لتطبيق هذه الدورات لتكون قادرة هذه الجامعات على المنافسة دولياً.**
- **التقويم المستمر لمناهج وقاعدة المعلومات التى تقدم للطلبة فى هذه الدورات للتعرف على نقاط القوة بها وتدعيمها، والتعرف على المتغيرات التى تحدث باستمرار لمواكبتها.**

خامساً: بعض الصعوبات/المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ التصور المقترح:

تتوقع الدراسة الحالية أن يكون هناك العديد من الصعوبات أو المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الحد الأقصى من أهداف هذه البرامج المدرسية والدورات الجامعية المقترحة حديثة النشأة، وبالتالي قد تقف حجر عثرة أمام تطوير التعليم التقنى والمهنى في مصر، وتصنف أهم المعوقات التي قد تؤثر على تنفيذ التصور المقترح فيما يلي: -

- **معوقات خاصة بطبيعة النظام وإدارته.**
- **معوقات خاصة بطبيعة المجتمع.**
- **معوقات مالية ومادية.**

وفيما يلي تفصيل ذلك:

١. **المعوقات الخاصة بطبيعة النظام وإدارته: وهي تتمثل في الأتي:**

- **قد ترجع هذه المعوقات إلى فكرة عدم وضوح الهدف والرؤية من تطبيق هذا النوع من التعليم فى قطاعي التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي.**
- **نقصاً فى المدربين المؤهلين فى بعض التخصصات الفنية مثل: أقسام الفندقة، والفنون التطبيقية، والتربية الموسيقية، فضلاً عن افتقار عدد غير قليل من المدربين**

إلى التأهيل التربوي ومعرفة الأساليب الحديثة فى التدريس والتدريب والطرائق العلمية فى عملية التدريس والقياس والتقويم.

- تعد قضية المعايير المعتمدة من أكثر عوائق هذا النوع من التعليم نظراً للتطوير السريع والمستمر لهذه المعايير مما يصعب معه سرعة مواكبتها.
- غياب الحوافز المناسبة للمدربين المؤهلين مما يعيق تطور العمل بهذه البرامج والدورات، لم يكن لديهم الدافع لتشجيع الطلاب الخريجين للالتحاق بمثل هذا النوع من التعليم.
- تعتبر بعض المناهج التي تدرس فى الكليات التقنية مناهج تقليدية، ولا تتكيف مع المتغيرات والمستجدات التكنولوجية فى المجالات المهنية والتقنية، إلى جانب كونها غير مستقرة، وغير مرتبطة باحتياجات سوق العمل ومتطلباته.
- قصور واضح فى تحديد الاحتياجات التدريبية والسياسات المتبعة فى تدريب العاملين.

٢. **المعوقات الخاصة بطبيعة المجتمع:**

- نظرة المجتمع الدونية إلى خريجى التعليم التقنى والمهنى ولمكانتهم الاجتماعية.
- عدم إدراك المجتمع لأهمية هذا النوع من التعليم وأنه الأساس فى الارتقاء بالمجتمع وتقدمه من الناحية الاقتصادية ومنافسته عالمياً.
- صعوبة اعتراف المجتمع بشهادة هذه البرامج والدورات وإن كانت معتمدة من وزارتي التعليم والتعليم العالي.

٣. **المعوقات المالية والمادية:**

- تدريب المهنين والتقنين يحتاج عادة لتكلفة عالية لا تقل عن تكلفة الاختصاصات العليا، وفى بعض الأحيان تزيد عليها لازدياد نسبة المتطلبات العملية للتدريب من معدات وأخصائيين ذوي خبرة عملية ونظرية.
- قلة كفاية المباني والورش والمختبرات والمكتبات، وضعف قدرة المشاغل والمختبرات على استيعاب الأعداد المتنامية من الطلاب؛ الأمر الذي يجعلها عاجزة عن الوفاء بحاجة الطلاب إلى تدريب عملي فاعل داخل الكلية.
- أن بعض الأجهزة والمعدات قد أصبحت قديمة، وفى حاجة إلى تطوير وتحديث لتتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

سادساً: مقترحات خاصة بالتغلب على المعوقات المتوقعة:

يمكن من خلال اتباع الإجراءات التالية التغلب على بعض المعوقات التي قد تعترض تطبيق التصور المقترح لتطوير التعليم التقنى والمهنى في مصر على أرض الواقع والتحاق خريجين هذه المرحلة بالتعليم العالى للحصول على دورات تكنولوجية، وهي على النحو التالي:

ما يتصل بطبيعة النظام وإدارته:

- **توفير أعضاء هيئة التدريس والمدربين المهرة وذو الكفاءة ليكونوا مؤهلين لإدارة هذه البرامج والدورات.**
- **إعداد دورات تدريبية بشكل منتظم للمعلمين أثناء الخدمة للتعرف على كل ماهو جديد فى مجال عملهم (مواكبة التغيرات التكنولوجية) ولرفع مستوى مهاراتهم.**
- **مراقبة وتنظيم القطاع غير الرسمي الذي ينتج لنا معظم الحرفيين من خلال التلمذة الصناعية.**
- **مراجعة المناهج التي تدرس في مؤسسات التعليم المهني لدينا لتلبية مطالب سوق العمل**

ما يتعلق بطبيعة المجتمع:

- **إقامة علاقات وروابط بين هذه المدارس والجامعات ومؤسسات مماثلة لها بالخارج.**
- **أن يكون هناك تعاون بين المؤسسات الفنية والصناعات والشركات والمصانع، حيث تمكن هذه العلاقة الأفراد من تقدير وفهم احتياجاتهم وتقديم فوائد للمجتمع.**

مايتعلق بالناحية المادية والمالية:

- **يجب تخصيص موارد كافية للتعليم التقني والمهني؛ فإن الأموال غير الكافية تؤثر على توفير الأساسيات مثل المختبرات وورش العمل المجهزة تجهيزًا جيدًا وكتيبات التدريب.**
- **تشجيع القطاع الخاص لاستثمار أموالهم فى مجال التعليم التقنى والمهنى.**

المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

١- إبراهيم عباس الزهيرى، متطلبات تطوير نظام التعليم الفنى والتدريب المهنى بمصر فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية، المؤتمر العربى الرابع "**تطوير التعليم والبحث العلمى فى مصر فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م**"، كلية التربية بالغردقة، جامعة جنوب الوادى، ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠١٩م.

٢- أحلام عبد الله، لتعليم الفنى ..ودور محورى فى دفع مسيرة التنمية، الثلاثاء، ١٧ يناير ٢٠١٧ - ٠٢:٢٩ م http://sis.gov.eg/Story/١٣٣٤٣٣?lang=ar

٣- أحمد حسين عبد المعطى واخرون، المدرسة الآمنة كمدخل للإصلاح التربوى للتعليم الفنى فى مصر فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة : دراسة مقارنة، **المجلة العلمية لكلية التربية**، مج(٣١)-ع(٢)، كلية التربية- جامعة اسيوط، ٢٠١٥م.

٤- أحمد سيد خليل، ابراهيم عباس الزهيري، المدرسة للعمل نموذج لتطوير التعليم الفني في مصر، **مجلة كلية التربية بأسيوط** –مصر، مج١٧ ،ع١، مصر،٢٠٠١م.

٥- أحمد عطوان،"**مدخل إلى التدريب الميني والتقني**"، معهد تدريب المدربين: فلسطين، ٢٠٠١م.

٦- أحمد على علي، " **دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل** "، منظمة العمل العربية، القاهرة،٢٠٠٩م.

٧- أحمد مصطفى،"**مخرجات التدريب الميني وسوق العمل في الأقطار العربية**"، المركز العربي للتدريب المهني كاعداد المدربين، ليبيا، ٢٠٠١م.

٨- أديب الزوبعي، محفوظ الجنابي، "**تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني**"،المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ليبيا، ٢٠٠٣م.

٩- أسامة حمدي، بوابة أخبار اليوم، الأحد، ١٦ ديسمبر ٢٠١٨ - ١٢:٣١ م، https://akhbarelyom.com/news/newdetails/٢٧٧٣٦٣٢/١ /

١٠- استراتيجية برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر (٢٠١٢-٢٠١٧م)، اقتراح اولى،برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر بتمويل مشترك من الحكومة المصرية والإتحاد الأوروبى، التنمية المستدامة والتوظيف من خلال قوى عاملة مؤهلة.

١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=٤٥٨٠

١٢- **الدراسة فى الارجنتين**، موقع الطلبة، يمكن الاطلاع على الرابط التالى، http://tooolab.com/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AF%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%B٣%D٨%A٩-%D٩%٨١%D٩%٨A-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%AC%D٩%٨٦%D٨%AA%D٩%٨A%D٩%٨٦/)

١٣- **الدراسة فى المكسيك**، يمكن الاطلاع على الرابط التالى https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨٣%D٨%B٣%D٩%٨A%D٩%٨٣#%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AC%D٨%BA%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨١%D٩%٨A%D٨%A٧

١٤- **الدراسة فى المكسيك**، موقع طلاب، يمكن الاطلاع على الرابط التالى http://tooolab.com/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AF%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%B٣%D٨%A٩-%D٩%٨١%D٩%٨A-/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨٣%D٨%B٣%D٩%٨A%D٩%٨٣

١٥- المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، دورته الثانية والتسعين، التوصية ٩٥ -**توصية بشأن تنمية الموارد البشرية: التعليم والتدريب والتعلم المتواصل**، ١يونيو٢٠٠٤م، جنيف

١٦- المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، **وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى**، ١٥- ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩م، الجزائر

١٧- اميرة عبد الحكيم منصور شرارة، تطوير التعليم الثانوى الصناعى بمصر فى ضوء خبرة كوريا الجنوبية، **مجلة البحث العلمى فى التربية**، ع(١٧)، جامعة عين شمس، القاهرة ،٢٠١٦م.

١٨- أمين الدنف، **واقع إدارة أمن نظم المعلومات فى الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرة (رسالة ماجستير غيرمنشورة)**، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣م.

١٩- أنس عباس، " **تخطيط و تنمية القوى العاملة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن،٢٠١١م.

٢٠- ايمان ذكى احمد رزق سالم، تطوير التعليم الفنى الصناعى فى ضوء المتطلبات المتجددة لعصر اقتصاد المعرفة، **مجلة البحث العلمى فى التربية**،ع١٨،جامعة عين شمس، القاهرة،٢٠١٧م.

٢١- تقرير تنمية الموارد البشرية المصرية ٢٠١٠م ، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإمنائي، عدد خاص يف الذكرى العشرين.

٢٢- حسنى عبد الحافظ، التعليم فى الأرجنتين، **مجلة المعرفة**، ٢٠١٥/٨/١٧م، تم الاطلاع ٢٠١٩/١١/١٥م،

http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=٤٣١&Model=M&SubModel=١٥٧&ID=٢٣٥١&ShowAll=On

٢٣- جامعة جزر الهند الغربية /اليونسكو، **إعلان مونتيغو باي بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في منطقة البحر الكاريبي**، الديباجة، ٢٠١٢م.

٢٤- خوسيه أنطونيو أوكامبو، امريكا اللاتينية العودة الى سابق عهدها ،**مجلة التمويل والتنمية** ،مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، ع(٥٢)،٢٠١٥م.

٢٥- رؤية مصر ٢٠٣٠،المحور السابع **التعليم والتدريب**

٢٦- زياد جويلس،"**أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهنى والتقنى وسوق العمل فى ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة**"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**،جامعة عمان العربية، الاردن،٢٠١١م.

٢٧- عاطف عبد الستار، التعليم الفنى والتدريب الاحترافى بوابة النهضة الصناعية وتصدير العمالة للخارج، يمكن الاطلاع على الرابط التالى http://etufegypt.com/archives/٣٣٠١٦

٢٨- عامر خالد مساد، ورقة عمل بعنوان المشكلات التى تواجه التعليم المهنى والتقنى فى فلسطين وكيفية التغلب عليها، **المؤتمر الوطنى الرابع للتعليم والتدريب المهنى والتقنى، كلية هشام حجاوى التكنولوجية**، فلسطين، ٢٠١٥م.

٢٩- عبد الرحيم حمدان،وعاطف الشويخ، "التدريب العملي في الكليات التقنية في فلسطين"، **مجلة الجامعة الإسلامية** – غزة، المجلد ١٢ ، العدد الأول، فلسطين، ٢٠٠٤م.

٣٠- عبد العزيز عبد الصمد، "**التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية " (رسالة دكتوراه غير منشورة)**، كلية التربية– جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م.

٣١- عبد الله مرشد، "**واقع التعليم الفني والتدريب المهني**"، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الجمهورية اليمنية،٢٠٠٦م.

٣٢- عصام المقرمي، "**إمكانية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم الفني والتدريب المهني دراسة ميدانية لعينة من العاملين في المعاهد التقنية والمهنية بمحافظة عدن"(رسالة ماجستير غير منشورة)**، جامعة عدن: الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٩م.

٣٣- علا عمر الزير، **دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين حالة دراسية: كلية مجتمع غزة – الأونروا (رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية التجارة- الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٩م.

٣٤- سعد الدقميرى، **التعليم الفنى وخدماته الطلابية من منظور عالمى**، العلم والايمان للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٧م.

٣٥- سعدية منصور محمد على، **تقييم عملية التدريب للعاملين بالكليات التقنية فى محافظات غزة من وجهة نظر المتدربين (رسالة ماجستير غير منشورة)**، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٥م.

٣٦- شادى حلبى، واقع التعليم المهنى والتقنى ومشكلاته فى الوطن العربى دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات**، ع٢٨، فلسطين، ٢٠١٢م.

٣٧- شادى حلس، "**أثر مدخلات النظام التدريبي على مخرجات العملية التدريبية في مراكز التدريب المهني التابعة لوزة العمل"(رسالة ماجستير غير منشورة)**، الجامعة الإسلامية: غزة، ٢٠١١م.

٣٨- شيرين عيد مرسى مشرف، دلال محمد الجرايدة، **استراتيجية مقترحة للتعليم الفني الصناعي في مصر لتلبية احتياجات سوق العمل**، المنهل، جنوب الوادى،٢٠١٤م.

٣٩- عدنان الجادري، **التعليم المهني والتقني : قيود الحاضر وتحديات المستقبل**، جامعة عمان العربية،٤ سبتمبر ٢٠١٩.

٤٠- لميس ابو نحلة، **التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى فلسطين من منظور تخطيط ودمج النوع الاجتماعى**، مركز الدراسات النسوية، القدس، فلسطين، ١٩٩٦م.

٤١- ماجد تمراز، ١٧ **أزمة تعرقل "التعليم الفنى"..أبرزها: قلة الإقبال على المدارس..وضعف ميزانية التطوير.. وانحراف مشروع رأس المال عن مساره الخدمى وتحقير نظرة المجتمع**

للطلاب..وخبراء: القوانين واضحة والأزمة فى عدم تطبيقها،السبت، ٢٥ أبريل ٢٠١٥ ٠٤:٠٩ ص https://www.youm٧.com/story/٢٠١٥/٤/٢٥/١٧-%D٨%A٣%D٨%B٢%D٩%٨٥%D٨%A٩-%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%B١%D٩%٨٢%D٩%٨٤-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨١%D٩%٨٦%D٩%٨٩-%D٨%A٣%D٨%A٨%D٨%B١%D٨%B٢%D٩%٨٧%D٨%A٧-%D٩%٨٢%D٩%٨٤%D٨%A٩-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٥%D٩%٨٢%D٨%A٨%D٨%A٧%D٩%٨٤-%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٩-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%AF%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%B٣/٢١٥٥٠٩٨

٤٢- ماريان سعيد، التعليم الفني ٢٠٢٠، مدارس تكنولوجية ومسابقات تحفيزية وطريق للجامعة، اخر تحديث ١٢:٠٧ م | الأربعاء ٠٤ سبتمبر ٢٠١٩م، تم الاطلاع ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩م، https://www.elwatannews.com/news/details/٤٣٢٤٥٨٠.

٤٣- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٤- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٤٥- محمد ابراهيم الخطيب، **دور التدريب المهني في تحسين جودة المشاريع الإنشائية بقطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة)**، اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا- جامعة الأقصى، غزة،٢٠١٧م.

٤٦- محمد الخطيب،"**الأصول العامة للتعليم الفني والمهني**"، دراسة في استراتيجيات التعليم الفني والمهني ومشكلاته، ج ١، الأصول الفلسفية والاجتماعية وأصول المناهج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، ١٩٩٥م.

٤٧- محمد حسن إسماعيل حسانين،" دراسة مقارنة للتعليم والتدريب التقني والمهني الثانوي في مصر وفنلندا "**(رسالة دكتوراة غير منشورة)**، جامعة حلوان- كلية التربية، ٢٠١٨م.

٤٨- محمد محمود الحيلة، **التربية المهنية وأساليب تدريسها**، دار الميسرة، عمان، ١٩٩٨م.

٤٩- محمد مصطفى عبد الغنى، **من مشكلات التعليم الفني فى مصر (المعلم)**،١٢ مارس ٢٠١٦م، https://www.egymoe.com/٣٥٢٤٢/%D٩%٨٥%D٩%٨٦-

%D٩%٨٥%D٨%B٤%D٩%٨٣%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٨%AA-
%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥-
%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨١%D٩%٨٦%D٩%٨A-%D٩%٨١%D٩%٨٩-
%D٩%٨٥%D٨%B٥%D٨%B١-
/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٥

٥٠- مركز اليونسكو-يونيفوك الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني، **قاعدة البيانات العالمية حول التعليم والتدريب التقنى والمهنى مصر**، ألمانيا، اغسطس ٢٠١٢م .

٥١- مركزاليونسكو-يونيفوك الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، **قاعدة البيانات العالمية حول التعليم والتدريب التقنى والمهنى مصر**، ألمانيا،٢٠١٣م.

٥٢- مصطفى فلاته،"**إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربية**"،مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، ١٩٩٤م.

٥٣- منى علام، **التعليم الفني في مصر: بين إهمال الدولة ونظرة المجتمع المتعالية** ، ٥- ٢-٢٠١٤م.
http://assafirarabi.com/ar/٢٨٤٠/٢٠١٤/٠٢/٠٥/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA
%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥-
%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨١%D٩%٨٦%D٩%٨A-%D٩%٨١%D٩%٨A-
%D٩%٨٥%D٨%B٥%D٨%B١-%D٨%AA%D٩%٨A%D٩%٨٦-
%D٨%A٥%D٩%٨٧%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٩%٨٤-
%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AF%D٩%٨٨%D٩%٨٤%D٨%A٩-%D٩%٨٨ /

٥٤- منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى،٢٠١٠م، اخر تحديث فى مارس ٢٠١٣م
http://aaunews.net/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩٨A%
D٩%٨٥-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨٧%D٩%٨٦%D٩%٨A-
%D٩%٨٨%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA%D٩%٨٢%D٩%٨٦%D٩%٨A-
%D٩%٨٢%D٩%٨A%D٩%٨٨%D٨%AF-
%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٨%A٧%D٨%B٦%D٨%B١-%D٩%٨٨%D٨%AA/

٥٥- مؤتمر-ندوة يونيفوك شبه إقليمية، في مابوتو، الموزمبيق، **إصلاح وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني**، ١٥- ١٧ يوليو، اليونسكو يونيفورك العدد (١٦)

٥٦- مؤشّر التّعليمِ التِّقْني والتدريب المهْني، مؤشر المعرفة العربى،٢٠١٥م.

٥٧- مي فتحي حسين أبو عصبة، **مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة (رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥م.

٥٨- نورا ش‌هاب احمد، واقع التعليم المهني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيأة التدريسية، **مجلة الفتح -نيسان**، ع٥٣، كلية التربية الاساسية- جامعة ديالى، العرق، ٢٠١٣م.

٥٩- هاشم محمد سعيد عبد الوهاب، **التعليم التقني في الوطن العربي**، دراسات تربوية في التربية والثقافة، ٨ مارس, ٢٠١٨ http://al٣loom.com/?p=٢٢٢٥٩).

٦٠- هبة جيتاوى، تحليل واقع التعليم، والتدريب المهني، والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد ٦،العدد١ ، عمان- الاردن ،٢٠١٧م.

٦١- وسام عبد العليم، **خريطة التعليم الفني في مصر..خلل تكشفه الأرقام.. مدخلات بلا دراسات جدوى لاحتياجات سوق العمل والمحصلة صفر**، بوابة الاهرام، ٢٤-١١-٢٠١٧ | ٠٩:٠٠ http://gate.ahram.org.eg/News/١٦٤٥٩٧٢.aspx

٦٢- اليونسكو، تقرير اليونسكو للتعليم نحو عام ٢٠٣٠، **أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى**، تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/١١/١٩م، https://books.google.com.eg/books?id=nPaGDwAAQBAJ&pg=PA٢١٣&lpg=PA٢١٣&dq=%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٥%D٩%٨٦%D٩%٨١%D٨%A٧%D٩%٨٢+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨١%D٩%٨A%D٨%AF%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨A+%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٩+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨٧%D٩%٨٦%D٩%٨A+%D٩%٨١%D٩%٨A+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%B٢%D٩%٨A%D٩%٨٤&source=bl&ots=QcNupQQjht&sig=ACfU٣U٢ik-

nOMfU٥aEBFYrBhIDWB٧NOI١g&hl=ar&sa=X&ved=٢ahUKEwj٧neWLm
O٣lAhV_URUIHSgMABkQ٦AEwAHoECAkQAQ).

٦٣- يمكن الاطلاع على الرابط التالى،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪D٩٪٨٣٪D٨٪B٣٪
D٩٪٨A%D٩٪٨٣#cite_note-nationsencyclopedia١-١١٣

ثانياً: المراجع الأجنبية :

١. Aapo Koukku, Matti Kyrö: Vocational education and training in Europe – Finland ٢٠١٤, Cedefop ReferNet VET in Europe reports; Finland, ٢٠١٤.
٢. Aapo Koukku, et al: Finland. VET in Europe – Country Report ٢٠١٠, ReferNet Finland, ٢٠١٠.
٣. Alexandre Fonseca D'Andrea, Brazilian Educational System and Advances in Vocational Teaching with the Advent of Federal Institutes of Education, Science and Technology**, Federal Institute of Education, Science and Technology of Paraíba, Brazil**, Volume ٤, Article ٤,٢٠١٥**.**
٤. Alexandre de Freitas Barbosa et al, Working Paper ,**Vocational Education and Training, Inequality and the Labour Market in Brazil and India: A Policy Review**, Institute for Human Development, New Delhi , October, ٢٠١٥.
٥. Ambassador Sadek's speech at the launch of the "Making TVET cool" **communication campaign, Gaborone, ٢٩ March ٢٠١٩.**
٦. Andrei Saito Ramalho,٢٠١٨ https://www.quora.com/How-did-Latin-America-get-its-name.
٧. André Portela Souza et al, **Vocational Education and Training in Brazil**, Fundação Getulio Vargas, Inter-American Development Bank,٢٠١٥.
٨. Andrés Santos Sharpe, The Higher Education System in Argentina**, Scientific Research Publishing Inc ,**Faculty/University of Buenos Aires, Buenos Aires, Argentina, ٢٠١٥.
٩. Arab Knowledge Indicator. (٢٠١٥). Indicator of Technical Education and vocational training. Retrieved at ٨th of October, ٢٠١٩.
١٠. Ayeni, Abiodun Olumide , World Wide Comparism of Technical and Vocational Education: Lessons for Nigerian Technical and Vocational Education Sector , **Journal of Education and Practice**, Vol.٦, No.٣٠, Faculty of Education, University of Ibadan, Ibadan, Nigeria ,٢٠١٥.
١١. Biodiversidad en México". CONEVYT. مؤرشف من الأصل في ٢٤ فبراير ٢٠١٩م. اطلع عليه بتاريخ ٠٧ أكتوبر ٢٠٠٧م.
١٢. Brazil- Education and Training ، يمكن الاطلاع على الموقع التالى https://www.export.gov/article?id=Brazil-Education أخر تحديث ٢٠١٩/٣/١٥م.
١٣. Carlos Monroy, Education in Argentina, May ٨, ٢٠١٨.

١٤. CEPAL, “Panorama Social de América Latina”, Documento Informativo. División de Desarrollo Social y la División de Estadísticas de la CEPAL, ٢٠١٥.

١٥. Clementina Acedo, CASE STUDIES IN SECONDARY EDUCATION REFORM, American Institutes for Research in collaboration with The Academy for Educational Development Education Development Center,٢٠٠٢.

١٦. David Seyi, An Overview Of Vocational And Technical Education In Nigeria Under Secondary School Education System, **INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY ENHANCEMENTS AND EMERGING ENGINEERING RESEARCH**, VOL ٢, ISSUE ٦ ١١٩,٢٠١٤.

١٧. Doing Business, Doing Business ٢٠١٩ Training for Reform, October ٣١, ٢٠١٨

١٨. Dyankov , **Current Issues and Trends in Technical and Vocational Education**, Section for Technical and Vocational Education U N E S C ٠, Paris, ١٩٩٦.

١٩. ETF, ILO& UNESCO, proposed in- dicators for assessing technical and vocational education and traning ,April, ٢٠١٢.

٢٠. C. Jacinto (ed.) Recent trends in technical education in Latin America, UNESCO International Institute (٢١) for Educational Planning , Paris, ٢٠١٠.

٢١. E.M. Leite et al, **Vocational Education in the Private Sector in Brazil**, Chapter VIII.٨,٢٠٠٩.

٢٢. Gavin Moodie, **GLOBAL TRENDS IN TVET: A FRAMEWORK FOR SOCIAL JUSTICE**, Ontario Institute of Studies for Education, University of Toronto ,٢٠١٦.

٢٣. Greice Tomasi,Israel Gottschalk,Rolando Vargas Vallejos, **Vocational Education in Brazil A guide for international collaboration** , British Council ,٢٠١٥.

٢٤. I. Placklé, K.D. Könings, W. Jacquet, K. Struyven, A. Libotton, J. v. Merriënboer & N. Engels, Students’ Preferred Characteristics of Learning Environments in Vocational Secondary Education, **International Journal for Research in Vocational Education and Training,** Vol. ١, No. ٢, ٢٠١٤.

٢٥. Irene Zaparolli, Quality Control of Vocational Higher Education and Training in Brazil:the Relationship Among Universities, Ministry of Education, Professional Representative Institutions and Labour Market, Ciências Sociais e Humanas, Londrina, v. ٢٥,٢٠٠٤.

٢٦. Joana Silva, Rita Almeida, and Victoria Strokova**, Sustaining Employment and Wage Gains in Brazil A Skills and Jobs Agenda**,

DIRECTIONS IN DEVELOPMENT Human Developmen, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,٢٠١٥.

٢٧. Kenneth King, **Towards a New Global World of Skills Development? TVET's Turn to Make its Mark**, NORRAG NEWS(٤٦) , September ٢٠١١.

٢٨. Kirya Mateeke Moses, **INTERNATIONAL CONFERENCE ON EDUCATION**, The Linkage between Vocational Schools and Industries Cooperation a comparison in Developed and Developing Countries, Universitas Negeri Malang, Indonesia,٢٠١٦.

٢٩. Kroehnert, Gray, "**Basic Training for Trainers**", Third Edition, The McGraw-Hill Companies, Inc., Australia,٢٠٠٠.

٣٠. **Ley General de Educación**, ٢٠٠٦, http://t١p.de/y٢٨s .

٣١. Masdonat, Jonas & Et al **,"Vocational education and training attrition and the school-to-work transition**", Swiss Federal Institute for Vocational Education and Training (SFIVET). Lausanne: Switzerland, ٢٠١٠.

٣٢. Mexico tops U.S., Canadian car makers". Upi.com. ٢٠٠٨-١٢-١١. مؤرشف من في ٠١ أبريل ٢٠١٩. اطلع عليه بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٣٣. Ministerio de Industria. (٢٠١٤). INTERNATIONAL BRIEFING XXX: TRAINING AND DEVELOPMENT IN ARGENTINA. Retrieved at ٨th of October, ٢٠١٩.

٣٤. Ministério da Educação, **"Educação profissional técnica de nível médio integrada ao ensino médio .**Documento Base", Brazil, ٢٠٠٧.

٣٥. Ministry of Education. (٢٠١٧). Egypt's Strategic Vision for Education up to ٢٠٣٠, the ٧th axis: Education and training. Retrieved at ٨th of October, ٢٠١٩.

٣٦. **Ministry of Public Education(٢٠١٥)**, Dual Training System. Mexico City: Ministry of Public Education. Accessed: ٢٤ July ٢٠١٨.

٣٧. Organización Internacional del Trabajo (OIT) , **La formación para el trabajo en Argentin**,٢٠١٢.

٣٨. Paulo Renato Costa Souza (١٠ September ١٩٤٥ in Porto Alegre, Rio Grande do Sul – ٢٥ June ٢٠١١ in São Roque, São Paulo) was a Brazilian economist and politician.

٣٩. Polesel , John," **Vocational education and training (VET) and young people**", The University of Melbourne, Melbourne, Australia,٢٠١٠. www.emeraldinsight.com/journals.htm.

٤٠. Q. Tang, "TVET for a Changing World: Global Developments, Local Resonance**", Norrag News**, No. ٤٦, (٢٠١١).

٤١. RAINING AND DEVELOPMENT IN ARGENTINA , Instituto Nacional de Estadísticas, ٢٠١٠.

٤٢. Robert Ronchi , Educational Technology in Argentina, Journal Programmed Learning and Educational Technology, ٩ Jul ٢٠٠٦.

٤٣. Sanpin, TECHNICAL VOCATIONAL EDUCATION IN BRAZIL: THE CONTRACTORS PERCEPTIONS SANDRA REGINA DA ROCHA-PINTO, **Journal of Technical Education and Training,** Vol. ٥, No.٢, ٢٠١٣.

٤٤. Science and Education in Argentina Archived June ١٧, ٢٠٠٨, at the Wayback Machine.

٤٥. UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training UN Campus, **TVET Country Profiles Mexico, Germany**,٢٠١٨.

٤٦. UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, **TVET Country Profiles | Brazil,** Germany,٢٠١٨.

٤٧. UNESCO , TVETipedia, TVET glossary,٢٠١٣, http://www.unevoc.unesco.org/tvetipedia

٤٨. Viktória Kis, Kathrin Hoeckel, Paulo Santiago**, Learning for Jobs OECD Reviews of Vocational Education and Training Mexico**, This work is published on the responsibility of the Secretary -General of the OECD,٢٠٠٩.

٤٩. Wheelahan, Leesa and Moodie, **Gavin, Global Trends in TVET: A framework for social justice, Brussels: Education International**, Ontario Institute of Studies for Education, University of Toronto,٢٠١٦.